سياسة النظام الطبقي
في حضرموت

تعريب: سلطـــان ناجـــي، عدن، ١٩٧٥م، غير منشور.

ترجمة مختصرة لكتاب الدكتور عبدالله بُجْرى بعنوان: " سياسة النظام الطبقي – دراسة للمتغيرات السياسية في مدينة بالجنوب العربي. من منشورات جامعة أكسفورد ١٩٧١م.

The Politics Of Stratification in Hadramout

Translated by, Sultan Nagi, Aden, 1975, unpublished.

A brief translation of Dr. A bdullah S. Bugra`s book entitled: " The politics of Stratification - A study of political change in a South Arabian Town", Oxford University Publications, 1971.(Originally, the book is thesis subject presented by the author to Obtain doctorate from London University 1965. It is a field study conducted by the author in “Huraidah” town in Hadramout to know the political change of this town and it’s effect on stratification.).

سياسة النظام الطبقي في حضرموت

تعريب: سلطـــــــــان ناجـــــــــي، عدن، ١٩٧٥م، غير منشور.

ترجمة مختصرة لكتاب الدكتور عبدالله بُجْرى بعنوان: " سياسة النظام الطبقي – دراسة للمُتغيّرات السياسيّة في مدينة بالجنوب العربي. من منشورات جامعة أكسفورد ١٩٧١م.

The Politics Of Stratification in Hadramout

Translated by, Sultan Nagi, Aden, 1975, unpublished.

A brief translation of Dr. A bdullah S. Bugra`s book entitled: " The politics of Stratification - A study of political change in a South Arabian Town", Oxford University Publications, 1971.(Originally, the book is thesis subject presented by the author to Obtain doctorate from London University 1965. It is a field study conducted by the author in "Huraidah" town in Hadramout to know the political change of this town and it's effect on stratification.).

هذا الكتاب من منشورات جامعة أكسفورد عام ١٩٧١. وهو عبارة عن رسالة دكتوراه سبق أن قدمها المؤلف إلى قسم الدراسات الأنثروبولوجيه والإجتماعية في جامعة لندن عام ١٩٦٥. وقد أعتمدت الرسالة على دراسة ميدانية أجراها المؤلف، في مدينة حُريضة في حضرموت، وذلك لمعرفة التغيير السياسي في هذه المدينة اليمنية النموذجية، منذ دخولها عام ١٩٤٥م تحت سيطرة الدولة القعيطية وإنتهائها كحوطة مستقلة، ثم تأثير هذا التغيير السياسي على نظام الطبقات فيها. إن هذه الدراسة الممتازة، والتي قام بها باحث من أبناء المهاجرين الحضارم في المهجر – وأهداها إلى أبناء شعبه في جنوب اليمن – لتقدم لنا بعضاً من الإفتراضات العامة المبدئية الهامّة، التي يرى أنها عادة تحكم التطوّر السياسي في المجتمعات الطبقية، المبنية على الأدوار المحددة، كالمجتمع الحضرمي هذا في الجنوب اليمني، بما في ذلك تحليلاً لكيفية "الإحتواء السياسي"، للنظام الجديد، من قبل بعض الجماعات. لقد تنبأ الدكتور بجرى، في آخر إفتراضاته المُستخلصة من بحثه هذا المقدم قبل الإستقلال بعامين، لقد تنبأ قائلاً: " إن ديالكتيك الصراع من أجل السلطة لربما يُفضى إلى فوز الجماعات المضطهدة في إحراز السلطة داخل المجتمع". وقد حدث هذا بالفعل، وتغيرت مواقع الطبقات في اليمن.

المقدمة

يُعالج هذا الكتاب، مشكلة التغيير السياسي، في مجتمع طبقي في حضرموت. والمجتمع موضوع الدراسة، هو مجتمع مدينةحريضة، التي يبلغ سكّانها حوالي ألفي نسمة، مقسمين إلى طبقات إجتماعية واضحة. وتعتبر حُريضة، مدينة حضرمية نموذجية، من حيث كونها تمثل نظام الطبقات في حضرموت أصدق تمثيل. فكل حضرمي، يرجع إلى إحدى الطبقات الإجتماعية الثلاث الرئيسية: العليا للسادة، والوسطى للمشائخ ورجال القبائل، والدنيا للمساكين. ويعتمد هذا النظام على النسب. والطبقات مغلقة تماماً بعضها عن بعض. والدخول إلى أي منها يتم فقط بواسطة الميلاد. ولأفراد كل طبقة خاصيات معلومة، وأدوار محددة، تميزها عن الآخرين. وسكان حضرموت مكونون من جماعات، تنتسب إلى كل هذه الطبقات الثلاث. لهذا السبب، فحريضة تعتبر مدينة حضرمية نموذجية. وفي دراستي لحُريضة، فإنني أقوم في الواقع، بتحليل كل النظام الطبقي الحضرمي عبر هذا النموذج الصغير.

ينقسم الكتاب إلى قسمين: ففي القسم الأول، أشرح أولاً إطار التركيب الإجتماعي، ومختلف الجماعات التي تكوّنه. ثم أحلل ما يتضمن نظام الطبقات في التنظيم الإقتصادي، وبالذات توزيع الثروة، ونظام القرابة، خاصة ما يتعلق منه بالزواج. وفي القسم الثاني من الكتاب، أناقش عملية التغيير السياسي داخل المجتمع. وفي تحليلي هذا فقد كان هدفي الأساسي هو من أجل الإهتداء إلى الإطار الذي سيوضح الأعمال السياسية لمختلف الجماعات في حُريضة خلال مختلف مراحل العملية.

وفي هذا التحليل كان علي أن أنظر إلى القوى الخارجية للتغيير من الميدان الإجتماعي داخل حضرموت ذاتها، ومن الميدان الأرحب في العالم العربي على إختلاف درجتي تأثيريهما. فقبل ١٩٣٨م- ١٩٤٠م كانت حريضه حكومة مدنية مستقلة، تُحكم من قبل جماعة السادة. أما الآن فقد أُدمجت داخل السلطة القعيطية الجديدة. ومن كونها كانت وحدة سياسية مستقلة، أصبحت الآن وحدة إدارية صغيرة، ضمن نظام سياسي أوسع. وهكذا كان على سكان حريضة أن يعملوا من داخل هذا النظام الأوسع إن هم أرادوا أن يحصلوا أو يحتفظوا بالسلطة داخل حريضة ذاتها. وقد أصبحت إقامة علاقات مع علية القوم في المكلا أمراً ضرورياً. بل وقد أمتدت تلك العلاقات إلى الإنجليز خارج حضرموت.

منذ منتصف الخمسينات كانت التغييرات على مستوى أوسع من حضرموت. وبدأت تلك التغييرات تؤثر على حضرموت، وعلى حريضة في النواحي السياسية بالذات. فحركة القومية العربية بدأت تؤسس لنفسها وجوداً مثلاً في كل من عدن وحضرموت، وبالتالي أستطاعت أن توجد مجاميع فعّالة أصبحت تكوّن خطراً عل كلٍ من الحكومة القعيطية والإنجليز وأزداد الصراع حدّة بين الجانبين بحيث أصبحت حُريضة في الأخير أكثر إرتباطاً مع بقية منطقة الجنوب سياسياً وإقتصادياً. وقد ساعد راديو الترانزيستر كثيراً في نشر الوعي السياسي.

إن معرفة العلاقة بين حُريضة وبين المجال الإجتماعي الأوسع في حضرموت من جهة، وبينها وبين المجال الثقافي الأوسع في كل من الجنوب والعالم العربي من جهة ثانية، لهو في غاية الأهمية لمعرفة التغييرات السياسية التي حدثت فيها. إن إرتباط الكتل السياسية في حُريضة عام ١٩٦٢م مع القوى السياسية العاملة خارجها على مستوى أوسع لهو إعتراف بأن تلك القوى ستؤثر على النظام السياسي في حضرموت وفي النهاية ستثب على تركيب السلطة في حُريضة ذاتها.

(١) الأرض والسكّان

الأرض:

لحضرموت ميزتان طبيعيتان هما جُولها وواديها. فمباشرة بعد الساحل وبموازاته، تمتد سلسلة جبلية فاصلة في إتجاه الشمال تعرف بالجُول، معدل بداية إرتفاعه (٢٥٠٠) قدم ثم يرتفع حتى يصل إلى (٥٠٠٠) قدم. وعندما تقطع هذه السلسلة مسافة حوالي (١٥٠) ميلاً نحو الداخل يبدأ نظام وادي حضرموت الكبير بفروعه المتداخلة في كسر وتحطيم هذه السلسلة. ولكن هضبة الجول سرعان ما تبدأ من جديدمن شمال الوادي وتمتد حتى تلامس الربع الخالي. وكلا الجُولين الشمالي والجنوبي يغطيان تقريباً حوالي (٩٠%) من مساحة حضرموت. ويعيش على هذه الهضبة حوالي (١٥٠.٠٠٠) نسمة، أي حوالي نصف السكان تقريباً.

أمّا الوادي فعرضه (٤٠) ميلاً عند بدايته في الغرب. وأضيق نقطة فيه نحو الشرق تصل إلى ميلين فقط. وعندما يصل الوادي إلى مدينة تريم يتجه بعدها جنوباً عبر أرض المهرة حتى يصب في البحر. ومن أهم مميزات الوادي الأراضي الصخرية شديدة التحدر على جانبيه. وأرض الوادي ترابية وتصبح حصويّة عند منبعه. والوادي نفسه يكون حوالي (١٠%) من مساحة حضرموت ومع ذلك يعيش فيه حوالي (١٠٠.٠٠٠) نسمة، أي حوالي ثلث السكان. وعلى إمتداد الوادي تقوم القرى والمدن. وبسبب شحة الماء وقلة السيول فإن توزيع الماء أمر ذو أهمية. لهذا فإن نظاماً دقيقاً للري يوجد ويغطي كل الوادي بحيث يحصل كل فلاح على قسمه المُستحق منه. وعلى الرغم منم ذلك فكثيراً ما يحدث القحط وتنتشر الجماعات. وتبلغ المساحة المزروعة حوالي (١٢٠.٠٠٠) فدّان. ومعدّل ما تملكه الأُسرة لا يزيد عن (١,٨) من الفدان. وبإختصار فإن حالات المناخ العامة وقلّة الأرض الصالحة للزراعة تجعل شحّة الزراعة ميزة دائمة في الإقتصاد العام لحضرموت .

السكّان:

لقد وُصف الحضارم بأنهم أكثر مدنية ومغامرة في الجنوب خارج مدينة عدن، وذلك لأسباب ثلاثة: أولاً، لأن ثقافتهم المادية تعتبر أكثر تطوّراً ثم ثانياً، لكون بلادهم مركزاً قديماً وهاماً للعلم، وأخيراً بسبب تاريخهم الطويل في ميدان الهجرة. ففي بداية العشرينات نجد مثلاً أن المهاجرين الحضارم في الشرق الأقصى حاولوا بالفعل أن يعملوا ميثاقاً وطنياً يرمى إلى توحيد البلاد تحت حكومة مركزية واحدة، وإلى تطوير الإقتصاد بوضعه تحت مؤسسة عامة واحدة. ثم حاولوا أيضاً الإصلاح عن طريق إلغاء نظام الطبقات الإجتماعي. والحق أن حضرموت تعتمد من قديم على تحويلات المهاجرين. وهذا التاريخ الطويل من الهجرة لهو من العوامل الهامّة في تغيير المجتمع الحضرمي.

إن الصورة المرسومة أعلاه للشعب المُغامر والمتمدن والمتطوّر تنطبق بدرجة أساسية على سكّان المُدن والمهاجرين فقط من الحضارم. فالحضارم يرون مجتمعهم مكوّناً من البدو والحضر. والفرق بين الإثنين يظهر من الإختلافات في التنظيمات والمهارات بينهما. فالمدن تُمثّل جماعات كبيرة، تخضع بدرجة كبيرة للتركيب الطبقي، ولديها إقتصاد معقد، يرتكز على الزراعة والتجارة ودرجة كبيرة من تقسيم العمل. كذلك فهي أيضاً مراكز للنشاطات التربوية والدينية. وعلى عكس المدن، فإن المجتمعات الريفية الصغيرة تتكوّن من جماعات من رجال القبائل المتجانسين ذوي النسب الواحد، القاطنين في قُرى صغيرة أو خيام. وهم يعتمدون في معيشتهم على الزراعة والماشية وتسيير القوافل، ومن المدن يحصلون على محتاجاتهم من الأدوات والبضائع المستوردة أو الطعام.

ومنذ زمن بعيد، فقد كان أهم ما يفرّق بين البدو والحضر هو التنظيمات السياسية عند كل منهما. فالمدن الكبيرة، كانت دائماً تحت أحد السلطانين، الكثيري والقعيطي. وكانت لديهم دائماً أنظمة سياسية مركزية وإدارة واضحة. أما المدن الصغيرة فعلى الرغم من أنها لم تكن تُحكم من قبل السلاطين، فقد كانت حكومات مدن مستقلة وحوطات دينية تحكمها أنساب وعشائر ذات مرتبة دينية معروفة. وكانت مدينة حُريضة من هذا النوع. وكل المناطق من خارج المدن، هي مناطق قبلية، وفي هذه المناطق توجد لكل قبيلة منطقتها المحددة. وفي داخل القبيلة فإن التنظيم السياسي يتبع الخط المعروف في النظام المتفرع. وفي داخل القبائل، أو بين بعضها بعضاً، كانت هناك الحروب القبلية المُستمرة والتي كانت منشئوها المنافسة من أجل الحصول على الموارد الشحيحة، أو من أجل الشرف. وعلى عكس سكان المدن فقد كان رجال القبائل هم المسلحين الوحيدين الذين يستطيعون شن الحروب فيما بينهم أو يقومون بالغزو وقطع الطرق على الآخرين.

لقد كانت لك الحروب القبلية المستمرة ظاهرة بارزة في المجتمع الحضرمي. فسكّان المدن كانوا في حاجة دائمة إلى حماية القبائل لهم خارج المدن أو لمزارعهم. وسلطة السلاطين كانت عادة، لا تتعدى أسوار المدن، بل وقد كانوا مضطرين إلى عقد الإتفاقيات مع القبائل. وكانوا يدفعون الهبات للقوية منها.

إن هذا التقسيم بين رجال القبائل المُتحاربين والمسلحين وبين سكّان المدن المسالمين وغير المسلحين، كان يُنظر إليه من قبل بعض الكُتّاب أنه تقسيم بين "الفوضى" في المناطق القبلية، و"النظام" في المدن. وكيفما كان الأمر، فإن بعضاً من النظام قد وجد وسط هذه "الفوضى" وذلك لأن عوامل إقتصادية أقتضت ذلك، حتى تتيسر الحركة للناس وللبضائع. فكيف ياتُرى تم هذا و أمامنا الأحوال "الفوضوية" التي ولّدتها الحروب القبلية؟

فبادئ ذي بدء، فإن النظام السياسي القبلي يحتوي على قواعد تفصيلية تنظم سير الحركة للناس وللبضائع. فبالنسبة لحركة الأشخاص فإن الأمر يتم عن طريق (السيير). و لايستطيع أن يقوم بدور (السيير) إلاّ رجال الدين، أو رجال القبائل. وثانياً، لأن معظم المدن في الوادي، كانت (حوطات) وكلها تعتبر أماكن محايدة يستطيع أن يأتي إليها مختلف رجال القبائل ويختلط فيها القبيلي بالمدني. وثالثاً، لأن المجتمع الحضرمي فيه صنف كبير من الناس، لديهم مرتبة دينية موروثة. وهؤلاء هم السّادة والمشائخ (أحفاد الأولياء وعلماء حضارم). فبجانب قيامهم بدور توفير الأمان للمسافرين فهم يقومون أيضاً بدور (الوسيط المُصالح) بين القبائل. وكذلك يلعبون دوراً هاماً داخل النظام السياسي القبلي. وقد أمتد دورهم ليشمل فض الخصومات بين السلاطين أنفسهم، أو بين السلاطين وبين قبائلهم، أو بين الحرفيين سكّان المُدن وبين رجال القبائل.

إن الذي خفف من حدّة الصراع بين البدو والحضر في المجتمع الحضرمي خلال الفترة القديمة، (يعني المؤلف بالفترة القديمة في هذا الكتاب الفترة التي تنتهي بعام ١٩٤٠م)، هي الحاجة الإقتصادية لإختلاط بعضهم ببعض أو من أجل التعايش السلمي فيما بينهم في بعض الأحيان.

فمن ١٩٣٧م- ١٩٤٠م وما بعده تغيّر الوضع تماماً وذلك بسبب التدخل البريطاني المتزايد في المنطقة. فبتوجيه من إنجرامز مدّ السلطانان حدودهما لتشمل المناطق القبلية الواقعة بين المدن التي يحكمونها. كذلك فقد مدّا نفوذهما على المدن الصغيرة كمدينة حُريضة والتي كانت مستقلة في الماضي. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية توحّدت البلاد سياسياً وإقتصادياً. ثم أُدمجت في النظام الإقتصادي العالمي الواسع عن طريق ميناء عدن والهجرة العُمّالية وبدأت صورتا البدوي والحضري، التقليديتان المتمايزتان، تنمحيان. ومع ذلك فإن القرى القبلية لا تزال تتميز بالمساواة الإجتماعية بين أفرادها، بينما المدن تمتاز بالتركيب الطبقي. كذلك فإن اجتماعية بين افرادها، بينما المدن تمتاز بالتركيب الطبقي. كذلك فإن العمل السياسي

بين القبائل لا يزال ضمن التنظيم المتفرع، أما في المدن فإن الذي يحكمه لا يزال هو إطار التركيب الطبقي. والمهم في الأمر أن هذا التنظيم الطبقي في المدن ينطبق تقريباً على كل أجزاء البلاد، على عكس التنظيم القبلي الذي يبقى محصوراً بين القبائل وحدها. وعلى هذا الأساس فإن سياسة التركيب الطبقي في مدينة حريضة يمكن أن تُدرّس كنموذج عام لكل المجتمع الحضرمي. فأي نوع من المدن إذاً هي حُريضة؟

تقع مدينة حُريضة في وادي عمد. وهي مبنية على أرض مرتفعة، ترتفع رأسياً إلى الهضبة. وتوجد أربعة قُرى قبلية، تحيط بها من الخارج. ويبلغ سكان المدينة (٢٠٤٦) نسمة. والجدول أدناه يبين توزيعهم حسب العمر والجنس.

توزيع سكان حريضة حسب العمر والجنس (أكتوبر ١٩٦٢)

العمر/نوع الجنس	العدد	النسبة المئوية من السكان
كبار ذكور	٥٢٩	٢٥.٨%
كبار إناث	٧٤٤	٣٦.٣%
أطفال	٧٧٣	٣٧.٩%
المجموع	٢٠٤٦	١٠٠%

ويعتمد سكّان حُريضة على الزراعة، التي يُسقيها نظام ري دقيق. وتكوّن الأعداد الكبيرة من النخيل، حزاماً أخضر حول المدينة.

وأهم الأشياء البارزة في حُريضة، هي السبعة المساجد البيضاء، ذوات المنارات العالية، ثم قبتا القبرين على مدخل المدينة. وتُعتبر حُريضة، مدينة من الدرجة الثانية، بعد الخمس الرئيسية في حضرموت.

القسم الأول

(٢) نظـــام الطبقات

النظام الطبقي في حريضة : الإطار الشكلي

للمجتمع الحضرمي نظام، يقسم الناس إلى ثلاث طبقات عامة، إثنتان منها مقسمتان داخلياً. وحُريضة من النوع. وفي هذا الفصل سأعُطي تحليلاً وصفياً للإطار الشكلي للتركب الطبقي كما يوجد بالفعل. وستحلل الفصول اللاحقة مضامين نظام الطبقات في المجالات الأخرى للنشاط الإجتماعي كالزواج وتوزيع الثروة والسلطة. وسيعطى إهتمام خاص للعوامل الخارجية التي تدق أبواب مُجتمع حُريضة المنعزل جغرافياً ومد ى تأثيراتها، على نظام الطبقات فيها.

أن الطبقات الثلاث، التي تقسم سكان حضرموت، هي:

١- السّادة: وهم يكونون الطبقة العُليا في المجتمع. وهم يدّعون النسب إلى النبي محمد. ويتمتعون بأعلى مراتب الدين والنسب.

٢- المشائخ/ القبائل: والمشائخ يدعون إنهم ينتبسون إلى العُلماء والأولياء الحضارم. وبهذا، فهم أيضاً يتمتعون بمرتبة دينية. ومن حيث النسب، فهم يدعون الإنتساب إلى قحطان. وكذا القبائل،فهم يدعون النسب إلى قبائل منقرضة ولكنها توصلهم في النهاية إلى قحطان. وينقصهم عن المشايخ أنهم لا يتمتعون بمرتبة دينية .

٣- المساكين أو الضعفاء: ويتمتعون بأدنى مراتب النسب، وليس لديهم أي مركز ديني معروف.

أشكال التقسيمات:

إن نظام الطبقات مبدأ أساسي في التنظيم الإجتماعي لحُريضة. وهناك عدة أشكال مختلفة، طبيعية وسلوكية تُبني عن التقسيمات بين الناس. فالملابس مثلاً هي أوضح الأشكال للتفريق بين افراد هذه الطبقة من تلك. فمن الوهلة الأولى تعرف هوية كل واحد منهم.

والعلامة الثانية، التي تُعرّف بطبقة الشخص، هو أسلوب التخاطب الذي يستخدمه. فمثلاً، مخاطبة الأشخاص بأسمائهم الأولى لا تتم إلاّ من قبل أشخاص يجب أن يكونوا من نفس الطبقة أو عند مخاطبة شخص آخر من طبقة أدنى .

وهناك شكل أخر مُعتاد للمخاطبة يتخذ أشكالاً مختلفة حسب نوعية طبقة المخاطب. فإن كان من نفس الطبقة، يخاطب بلفظة (يا والد) أو (ياعم) إن كان المخُاطب متقدماً في السن. أماً إذا كان المُخاطب المتقدم في السن من طبقة أدنى، فلا يخاطب إلاّ (ياخال).

كذلك فإن نظام الطبقات في حُريضة يُعبّر عن نفسه، في سكن مختلف الطبقات، حارات مختلفة. وبالطبع، فهناك عوامل أخرى أيضاً تتحكم في السكن في حارات مختلفة؛ من ذلك العملية الطويلة لتحركات الجماعة إلى حريضة؛ وثانياً، بسبب النظام السياسي التي كان فيها.

ويتبع إنفصال السكن كتعبير عن نظام الطبقات، الإنفصال المماثل في المقابر. فلكل جماعة مقبرتها. وأجود المناطق للسادة من آل العطّاس. وتمتاز قبورهم بأنها مُجصصة، ومطلية بالنورة. أما قبور الآخرين فليس عليها سوى المشاهد. إن هذه المزارات، ترمز إلى المرتبة الدينية عند كل من آل العطّاس وآل باسهل. إلّا أنه بالمقارنة مع قبور آل العطّاس فإن قبور آل باسهل متداعية.

إن التقسيم الطبقي يتغلغل تقريباً في كل مظهر من مظاهر الحياة الإجتماعية في المدينة. وهو يُعطى إعترافاً، طقوسياً ودارمياً، في إثنين من أهم المناسبات السنويّة في حُريضة. فمثلاً، في كل من العيدين؛ يصطف أهل حُريضة في ا لمسجد، حسب أنسابهم. فآل العطّاس، يصفوّن أنفسهم في صفين متقابلين، في القسم الأمامي من المسجد. ثم يصطف الآخرون في صفوف أخرى حسب طبقاتهم. ثم يتقدمون لتقبيل أيدي آل العطاس، صغارهم وكبارهم، برئاسة آل باسهل.

ويكون ترتيبهم آل باسهل أولاً، ثم القبائل بعدهم، وأخيراً يأتي الحرثان، والأخدام، والصبيان. وبعدها يُغادر الجميع المسجد، ويمشون في مسيرة يقودها آل العطّاس إلى قبر جدّهم عُمر. وهناك، يصلّون، ثم يطلبون منه أن يتشفع عند الله لجلب السعادة والإزدهار لمجتمع حُريضة.

أدوار وخاصيّات كل جماعة في حريضة:

آل العطّاس:

هم أكبر جماعة متماسكة. وجدهم عمرلا يعتبر فقط ولي المدينة بل إن قبره هو نقطة تجمّع لأفراد العائلة. ويتكون بيت العطّاس من تسعة فروع، تنتسب كلها، إلاّ واحد، إلى جدّهم عُمر. ولهذه الفروع زعيمان وراثيّان هُما المنصبان، وكلاهما من فرع واحد. ولهم مجلس يُمثّلون فيه جميعاً. وبهذا فهم يتساوون جميعاً في المرتبة.

ويمكن تقسيم التطوّر التاريخي لتنظيم آل العطاس السياسي، إلى فترتين رئيسيتين. وقد بدأت الفترة الأولى عندما تم تقسيم وظيفة المنصب وتولاها أخوان. أما الفترة الثانية فتعود إلى التاريخ الذي كتبوا لهم فيها دستوراً يحددون فيه شكل تنظيمهم السياسي، وصلاحيات المنصب، وأعمال المجلس والإجراءات التي تُسيّره لحل المشاكل، والمحافظة على وحدة العائلة.

وكان تاريخ كتابة "الدستور" هو عام ١٢٣٩هجرية، الموافق ١٨٢٣ ميلادية.

وفي عام ١٩٤٩م تحوّل المجلس إلى مجلس بلدي وذلك بعد إدخال النظام القعيطي إلى حريضة. وقد أستطاعوا أن يحافظوا على وضعهم في النظام السياسي الجديد، كأهم الجماعات في المدينة. فتأثيراتهم أمتدت إلى المؤسسات الأخرى كالمحاكم، والإدارة، في حريضة. إلاّ أنه أثناء إستعادة نفوذهم السياسي بعد ١٩٤٩م، فقد كان عليهم أن يدخلوا التغيير على قيادتهم. ولا تزال وحدة العائلة تنعكس في مسألة الزواج. وقد قُسمت الصلاحيات بين المنصبين، على الشكل التالي: منصب لديه الزعامتان الدينية والمدنية. والآخر، (وهو المنصب الأصغر) يختص بالعلاقات الخارجية، خاصة تلك التي مع القبائل.

الماضي الثقافي: مناقب جماعة مختارة

من مشاهير آل العطاس علي بن حسن (رابع جيل بعد عمر). وقد أستطاع أن يحوّل مكاناً كان مأوى للسرق في الماضي، إلى حوطة وأسماها المشهد. وقبره في هذه المدينة. وقد أصبح مزاراً مشهوراً يأتي إليه الناس مرّة في العام ليقدموا له النذور ويصلّون ويدعون في أن تحقق آمالهم.

السيطرة على المؤسسات الدينية: الطقوس والإحتفالات

إن مناقب آل العطاس، والتي أصبحت مقبولة من قبل الجماعات الأخرى، يُحافظ عليها اليوم بواسطة مجموعة من الطقوس المعقدة والإحتفالات، وعن طريق سيطرتهم على التعليم والوظائف الدينية. وهم يسيطرون على النشاط الديني بوسائل مختلفة ويلعبون الدور الرئيسي في جميع الإحتفالات الأخرى.

وهذه الإحتفالات التي تُقام سنوياً تؤكد المركز الديني والسلطة الكبيرة لآل العطّاس. فأولاً، هناك المولد النبوي ويتم الإحتفال به في قبر عُمر. ثم بعد صلاة العيدين يخرج الناس من المسجد في مسيرة يتقدمهم المنصب، ثم يذهبون إلى قبة عمر. وهناك يقدمون له النذور ثم يقيمون صلاة قصيرة يطلبون من الله أن يبارك خطاهم. ثم هناك إحتفال سنوي بمولد علي بن حسن. وتقام الإحتفالات في الغرفة التي ولد فيها. وأخيراً، فخلال رمضان تُقام في أحد مساجد العطّاس، بعد كل ظهر، حلقة ذكر يتكلم فيها المنصب عن أعمال عمر وفضائله. ويعتمد في كلامه على ترجمة لعُمر كتبها علي بن حسن. وفي نفس الشهر، تُقام إحتفالات كل ليلة في أحد المساجد السبعة للعائلة، وفي قبة عُمر كل ليلة ثانية بعد ليلة ثلاث عشر من رمضان. وفي هذه المجالس يُتلى القرآن جماعةً، وتُقام الصلوات، ثم يتبعها إلقاء القصائد والخطب بذكر الأجداد وبعض السادة العلماء.

وعندما يُقام الإحتفال في قبة عُمر في اليومين الأخيرين من الشهر، تكون للإحتفال أهمية خاصة وتُلقى فيه خطبة طويلة يُسرد فيها مآثر كل الأجداد. وأهم الإحتفالات العامة، زيارة المشهد. ويؤمها حوالي عشرة آلاف نسمة من جميع أنحاء حضرموت.

السيطرة على التعليم:

إن أكبر المكتبات الخاصة في حُريضة، هي بمُلك آل العطّاس. فقد أطّلعتُ على مكتبة أحدهم وفيها حوالي خمسمائة كتاب. ويقال أن المنصب الأصغر يقتني مكتبه من أكبر مكتبات حضرموت. والواقع أنني عند ما كنت أقوم بتحضير رسالة الدكتوراه هذه في لندن كتب لي يطلب مني أن أزوّده بنسخة من الرسالة بعد إجازتها. وكذلك بأن أزوّده بأسماء الكتب الأجنبية التي تصدر عن حضرموت، وذلك لكي يقتنيها ويضمها إلى مكتبتة على الرغم من أنه لا يجيد أية لغة أجنبية .

وبإختصار، فآل العطّاس يدّعون أنهم من نسل الرسول. ولهذا، فإن مرتبة نسبهم تُعتبر أعلى مراتب النظام التقييمي في المجتمع. فعلاقة نسبهم ثم دورهم التبشيري قد أعطياهم، مركزهم الديني. وهم يستخدمون ماضيهم الثقافي لتبرير هذين المنقبين. وهم موزعون بين كثير من المدن؛ إلاّ أن أكثرهم يوجدون في حريضة. أنهم أكثر وحدة وتماسكاً من غيرهم ويكوّنون الزعامة الدينية ويسيطرون على كل المؤسسات الدينية. لقد كانوا يسيطرون على النظام التعليمي، وهم يكوّنون جُزءاً من علية القوم في حضرموت. وتربطهم علاقات هامّة بالإداريين، والعلماء، والتجّار، في جميع المدن الكبيرة بما في ذلك السلطانين نفسيهما .

آل باسهل:

يأتون مباشرة بعد آل العطّاس وينتسبون إلى علي بن سالم سهل الذي كان قاضي حُريضة وشيخها الأوحد عند مجيء عُمر إلى المدينة. ولكن بحكم صغر جماعتهم، فقد حجب آل العطاس أهميتهم. ومع ذلك فلهم بعض التأثير على جماعة الصبيان، وعلى قبيلة جعده، التي تعيش على بعد عشرة أميال خارج المدينة.

وفي السنوات الأخيرة، أصبحوا مهمين من ناحية سياسية، داخل مجتمع حُريضة وذلك بسبب وضعهم داخل الهيكل الإجتماعي. فهم الجماعة الوحيدة الأخرى التي لها مركز ديني يعترف به آل العطّاس. وبسبب مركزهم الديني هذا أصبح لهم "أتباع" يستطيعون إستخدامهم سياسياً ويعتبرون، هم وقبيلة ا لجعدة، متساوين في النسب، لأن جميعهم ينتسبون إلى قحطان. ويُسمح بينهم بالزواج الأُفقي دون الحاجة إلى الزواج الرأسي. وأخيراً فمما زاد من أهميتهم كون أن زعيمهم قد أصبح أكبر تاجر في حريضة ومالك أكبر دكان فيها.

القبائل:

بعد تأسيس الدولة القعيطية تم نزع السلاح من القبائل وأُخدت أراضيها. والقانون الذي منع أفراد القبائل من حمل السلاح أصبح يرمز إلى خضوعهم ونزولهم درجات في السلّم الاجتماعي. وهم الآن يقارنون حالتهم بحال المساكين.

وفي الماضي، فإن العلاقة التي كانت تربط بين المستوطنات القبلية كانت تنظمها أحكام النظام السياسي القبلي. فكل واحدة منها كانت مستقلة بذاتها وعلى رأسها مقدم. فمستوطنتا الجعدة كانت لهما علاقات مع أهاليهم/قبيلة الجعدة. والمستوطنتان الأخريان من غير الجعدة كانت لهما علاقة حماية مع القبيلتين القويتين، الجعدة ونهد.

ولا يوجد في الوقت الحاضر ممثل عن القبائل في المجلس البلدي لحُريضة وبسبب فقدانهم للمركز الديني فهم لايُحْترمون ولا يخشى بأسهم. ولهذا، فالجزء الأعظم منهم مرتبط إقتصادياً بآل سهل. ولهذا، فهم لا يستطيعون أن يلعبوا دورهم في التنظيم السياسي الجديد.

الحرثان:

يُقال إنهم السكّان الأصليون لحُريضة. وفي وقت من الأوقات كانوا حكّام المدينة قبل أن ينزلوا في درجات السلّم الإجتماعي. ولهذا، يعتبرهم آل العطّاس إنهم (أهل البلاد) ويحترمونهم أكثر من الأخدام والصبيان.

وفي القديم كان يُفرّق بين أصناف طبقة المساكين على أساس أعمالهم المختلفة. فالحرثان هم فلاحون، ووظيفة الفلاحة مُحترمة ويقوم بها أيضاً أفراد الطبقات العليا كآل العطّاس وباسهل وقبيلة جعدة. ويُعتبر الحرثان خبراء في الزراعة. وهم الوحيدون من طبقة المساكين الذين يعملون بالزراعة.

من ناحية النسب، فهم ليسوا من أصل واحد، وليس لديهم إطار يوحّدهم إلاّ أنهم مع ذلك يشعرون بشيء من الوحدة. ومما يدعم وحدتهم هذه شعورهم بأنهم سُكّان حُريضة الأصليون وبأنهم يملكون معظم أراضي وبيوت المدينة. وهم يفضّلون أن يتزاوجوا فيما بينهم. أن شعورهم بوحدتهم قد تمثلت أحسن تمثيل عام ١٩٥٢م عندما دخلوا في صراع مع آل العطّاس. إن الحرثان، كغيرهم من طبقة المساكين، لا يدّعون ا لنسب إلى الرسول، أو إلى قحطان. ولهذا هم في الدرك الأسفل من السلّم الإجتماعي. إلاّ أنهم بالمقارنة مع غيرهم من طبقةالمساكين يعتبرون أعلى مرتبة منهم وذلك بسبب حرفتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى لإعتقادهم أنهم السكّان الأصليون لحريضة. ولهذا، فهم لا يتزاوجون مع بقية طبقة المساكين ولا يرضون تزويج بناتهم إلى أبناء الأخدام والصبيان.

وقد كانوا في الماضي يقيمون علاقات مع قبيلتي الجعدة ونهد لكي تحميهم هاتان القبيلتان. وكانوا أتباعاً لهما. وقد أنتهت هذه العلاقة منذ قيام الدولة القعيطية. وفي الوقت الحاضر يُمثّل الحرثان واحد في المجلس البلدي لحُريضة.

الأخدام:

إن صورة الخادم في أذهان الناس، هو ذلك ا لشخص الذي يقوم بالأعمال الواطئة للآخرين. أو أنه الحرفي، الذي يبيع خدماته أو إنتاجه. ويُقال أن الأخدام في الماضي لم يكونوا يستطيعون أن يملكوا الأرض أو حتى يشاركوا في محصول الزراعة. وكانوا ضعفاء، لا يستطيعون حمل السلاح؛ أو دائماً أتباعاً لحُكّام المدينة والقبائل. ومعظم حياتهم كانت تُصرف في التنقل بين مكان وآخر، بحثاً عن الشغل والأمان.

ومعظم الأخدام هم مهرة أو أشباه مهرة، ويقومون بالأعمال التي تحتاجها الزراعة في حُريضة. وهم يتوارثون حرفهم هذه أباً عن جد. ولهذا السبب، أستطاعوا إقامة علاقات قويّة مع أفراد الطبقات العليا. وهؤلاء يحترمونهم أكثر مما يحترمون الذين يقومون بالأعمال اليدوية .

إن الدور الإقتصادي الذي يقومون به، يجعل هذه الطبقة مفتوحة ومرنة؛ تتحسن أيام الإزدهار الإقتصادي، وتنكمش وتتقلص أيام الكساد. إلاّ أنه بالنسبة للقُدامى منهم، أصحاب الحرف الوراثية، كالنجارة والحدادة والدلالة والبناء وصنع النورة، فإن الصورة تختلف عندهم. إن اعداد هؤلاء تبقى دائماً موازية للحاجة. وفي الأخير، فإن أهم ما يُميّز طبقة الأخدام هو حركتها المستمرة.

وعلى الرغم من إستمرار الأخدام يؤدون وظائفهم التقليدية، خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، إلاّ أن تغييرات هامة قد حدثت بالنسبة لهم. فأولاً، هم يستطيعون الآن أن يملكوا أو يشاركوا في المحاصيل. وهكذا هم يستطيعون الآن أن يدعموا دخلهم من الوظائف التقليدية. وثانياً، فقد أستطاع بعضهم أن يُهاجر مؤخراً، ولذلك أستطاعوا أن يشتروا لهم المزارع أو يملكوا الدكاكين. وكما سأشرح في الفصل الرابع، فإن هذا الإتجاه يأتي في الواقع ليحطم تقييدات الشكل القديم على طبقة الأخدام .

لقد بقي الأخدام خانعين وضعفاء سياسياً لأسباب عدة:

فأولاً، لأنهم يكوّنون جماعة صغيرة جداً. لهذا نرى في أوقات الشدّة أنهم أول من يُستغنى عنهم. ومن هنا يأتي عدم إستقرارهم وقابليتهم للتحرك.وثانياً، بسبب إعتمادهم الإقتصادي على غيرهم، فقد أصبحوا لايستطيعون فكاكاً منهم. وثالثاً، بسبب حاجاتهم إلى التنقل من أجل العمل والزواج، فقد أصبحوا أتباعاً للقبائل.

وهم مع بقية طبقة المساكين، يكوّنون الأتباع الدنيويين لآل العطّاس وآل باسهل. وليس لديهم أية قوة دينية أو سياسية.

ولا يزال وضعهم إلى اليوم كما كان عليه الحال في الماضي، وذلك على الرغم من المساواة الحقوقية التي مُنحت لهم ومن الفُرص الجديدة والمحدودة التي فُتحت الآن أمامهم. والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى حقيقة أن تكوينهم من جماعات غير متماسكة، ولأنهم غير منظمين سياسياً ولا يكونون شلّة قوية. وحتى ممثلهم في المجلس لا يمثلهم كزعيم. والواقع أن لديهم أكثر من خمسين زعيماً. وعليه، فهم كفئة لا يكوّنون قوة سياسية مهمة في حُريضة.

الصبيـــان:

وهم يأتون في آخر السلم، ولديهم أدوار محددة مثل تقديم الخدمات أثناء الإحتفالات. وحتى فئة الأخدام فهي تربأ بنفسها أن تقوم بمثل هذه الأعمال، وتعتبرها أعمالاً غير لائقة بها. وخدمات الإحتفالات تتعلق بالزواج، والختانة، والولادة، والولائم، ودفن الموتى.

وفي الماضي عندما كان يعود أحد افراد العائلة المهاجرين من رحلة طويلة كان يقدم لصبيه هدية كبقية أفراد عائلته. كذلك في وقت إحتفال الصبي، يُساهم أصحاب الصبي في الصرف على ذلك الإحتفال. وبعضهم يساعدون صبيانهم في أوقات الشدّة. أماً في هذه الأيام فإن الصبيان يتسلّمون نقداً مُقابل الخدمات التي يؤدونها، و لم يعودوا مُرتبطين بأشخاص معينين. ويستطيعون الآن أن يعملوا مع أكثر من شخص.

وليس للصبيان أي إطار يوحّدهم أو يرجعون إليه. فهم كالأخدام، أتباع للطبقات الفوقية. ولا يمثلهم أحد في المجلس البلدي للمدينة. كما إنهم لا يحتلون أي منصب حكومي. ومن ناحية سياسية فليست لهم أية أهمية.

تحليل:

لقد بدأت هذا الفصل بالإشارة إلى وجود ثلاث طبقات عامة في المجتمع الحضرمي. ثم بيّنت كيف أن التقسيم والتمايز يُعبَّر عنهما جسمانياً وشكلياً. ثم ذهبت أصف بالتفاصيل، الأدوار والخاصيات عند مختلف الجماعات التي تعيش في حُريضة، ومحل كل واحدة منها داخل النظام الشامل للتركيب الطبقي.

إن هذا النظام العام من ناحية نظرية، ببساطة يُقسّم الناس على أساس النسب، ولكن الأمر، كما رأينا، أكثر تعقيد من ذلك. فهناك أُطر تمنح مراكز أكثر مما يمنحه النسب. فمثلاً، على الرغم من أن كلاً من آل العطّاس وآل باسهل لهما مركزان دينيان، إلاّ أن مركز آل باسهل ليس بنفس الأهمية. كذلك طبقة المساكين، فهم على الرغم من مساواتهم نظرياً، إلاّ أنهم في الواقع يقسّمون فيما بينهم على حسب حرفهم.

ولنبدأ بقضية النسب. فالمجتمع الحضرمي يعترف بنسبين، نسب الرسول ونسب قحطان. وكل حضرمي لا ينتسب إلى أي منها، يُعطى الدرك الأسفل في السلم الإجتماعي. إن أهمية قضية النسب أنه يُقسم الناس إلى ثلاثة أقسام عامة. والتأثير المباشر لهذا التقسيم، هو التقييد العام الذي يعطيه في مسألة إختيار الزواج. فمثلاً على الرغم من أن الحرثان والأخدام والصبيان هم نظرياً أصحاب نسب واحد، إلاَّ أن نمط الزواج بينهم تعبير عن التقسيم الداخلي وليس نتيجة النسب.

ويُقال أن قبائل الجعدة قد ورثت مركز الحرب من أجدادها، وأن طبقة المساكين من حرثان، وأخدام، وصبيان، قد ورثت أيضاً أدوارها وخاصياتها من أبائها. وهذا الإفتراض يُعبّر عن العلاقات التي وجدت أو يُعتقد أنها وجدت بين الجماعات في الماضي القريب. وفي الوقت الحاضر فإن هذه النظرية، نظرية وراثة الأدوار، تُدعم من قبل توزيع السلطتين الإقتصادية والسياسية. فمثلاً على الرغم من أنه منذ تأسيس الدولة القعيطية أصبح الجميع، من ناحية قانونية، متساوين ويستطيع كلهم أن يصبحوا أغنياء، إلاَّ أن آل العطّاس لا يزالون هم الأغنى ولا يزال الصبيان هم أفقر الناس، وبدون قوة سياسية. وبالطبع فإن نجاح آل العطّاس وفشل الصبيان في هذه الناحية، ليس بسبب وضعهم في نظام التقسيم النَسَبي، وإنما نتيجة نوع العلاقة الموجودة داخل الجماعة، ومعها ومع الخارج . فمعظم هذه العلاقات هي من بقايا الماضي؛ ولكن هناك أيضاً علاقات أخرى جديدة خُلقت لتستخدمها مختلف الجماعات. وقد أستطاع آل العطاس إستغلال هذه الفرص ليس بسبب نسبهم ولكن بسبب عوامل أخرى.

إن شكل علاقات النمط القديم قد تغيّر كثيراً بعد تأسيس الدولة القعيطية. إن تجريد القبائل من السلاح ونقل السلطة السياسية منهم ومن المدن المستقلة إلى الحكومة، أقتضى بدوره تكييفاً جذرياً للعلاقات بين مختلف الجماعات. فمثلاً، علاقة السيد/ التابع التي كانت بين قبيلة الجعدة وطبقة المساكين، قد تأثرت كثيراً الآن. فتبادل الحماية من أجل الخدمات لم تعد الآن أساس العلاقة بينهما. وتوجد أصولها الآن في النواحي الإقتصادية والمحلية. فمركز الفرد الإقتصادي الآن له أهميته في تحديد هذه العلاقة. والعلاقات المحلية بين مختلف الجماعات لا يزال ينظمها مبدأ درجات النسب، كما سنرى بتفصيل أكثر في الفصل القادم ولكن داخل الإطار الجديد، فإن التنافس في السوق المفتوح من أجل الثروة والنفوذ عند الحكومة، يتم على أساس علاقة الفرد السياسية والاقتصادية.

إن التغييرات الجذرية التي حدثت في الأُطر الاقتصادية والسياسية بعد مجيء سلطة القعيطي إلى حُريضة، لا يعني إن ثمة تغييراً جذرياً مقابلاً قد حدث أيضاً في شكل العلاقات بين الجماعات في هذين المجالين. فعموماً فإن هذه الأشكال لا تتغير بين يوم وليلة. إنها تأخذ وقتاً لتتكيف الجماعات مع الوضع الجديد. وعليه، لم يكن من المُستَغرب إذا ما أستطاع آل العطّاس، إحتكار التركيب الجديد للسلطة المحلية في المدينة. بينما لم تستطع قبيلة الجعدة أن تستخدم الوضع الجديد لمصلحتها

بسبب إنهم غير مُتعلمين. وكل ما أستطاعوا عمله هو أنهم كيفّوا أنفسهم مع الوضع لا غير. أمَّا عملية التكيّف بالنسبة لطبقة المساكين، فقد دخلت عليها عوامل مختلفة. فإن تغيير مركزهم السياسي من أتباع ضعفاء ومساواتهم بآل العطّاس والجعدة، كان عاملاً مهما في أنهم أستطاعوا إستخدام الفرص الجديدة والتركيب الجديد. إلاَّ أن الإعتمادالإقتصادي للأخدام والمساكين على غيرهم لم يساعدهم على إعادة ترتيب علاقاتهم مع الآخرين وهم كالجعدة غير متعلمين. فلو كانوا دخلوا في مثل هذه المنافسة لكان عليهم أن يخلقوا لأنفسهم إرتباطات جديدة ويحطموا إرتباطهم وإعتمادهم الإقتصادي. ومما زاد في الصعوبة نسبهم المنخفض الذي لا بد لهم من تخطيه.

لقد ناقشت نظام الطبقات في حُريضة، ونظرتُ إليه كما يرى الناس أنه كان يعمل بالفعل، ثم حاولت ربط هذه الصورة بالأحوال الجديدة في حُريضة. وحاولت أيضاً عزل المصطلح الذي ينظر بواسطته الناس إلى الماضي، عن المبادئ التحتية التي أرى أنها هي التي تنظم العلاقات بين مختلف الجماعات في المجتمع. وبعد هذا نظرت إلى الوضع كما هو عليه اليوم. وهنا حاولت أن أُشير إلى عملية التكيَّف التي قامت بها مختلف الجماعات مع الأوضاع الحالية. ثم أشرت إلى العوامل الفاعلة في إعادة ترتيب أشكال العلاقات التي تظهر الآن بين الجماعات. إن الشكل البارز للعلاقات الآن لا يزال في حالة متقلبة. ولا يمكن بعد وضعه في حالته الثابتة. وسأشرح في الفصول الثلاثة القادمة شكل هذه العلاقات في ميادين الزواج، والتحركات الطبقية، والتنظيمات الإقتصادية، وتوزيع الثروة، والمنافسة من أجل السلطة.

(٣) التنظيم الإقتصادي وتوزيع الثروة

النشاطات الإقتصادية في حُريضة:

تعتبر الأسرة هي الوحدة الأساسية للإنتاج والإستهلاك في حُريضة. ولا يزال إقتصادها يعتمد على الزراعة. فهي أهم أشكال النشاط الإقتصادي في المجتمع، وعليه، فهي الأساس للعلاقات الاقتصادية.

وتُسقّى مزارع المدينة من قناة رئيسية تحمل سيول المطر من وادي عمد. وقد حُدد حجمها منذ القدم ولا يمكن توسيعها أو تغييرها لأن ذلك سيؤثر على حجم المياه التي تحتاجها بقية قُرى الوادي. وكذلك القنوات الفرعية التي تأتي منها وتسقى كل مزرعة على حدة، يجب أن لا تزيد سعتها عن حاجة المزرعة التي تُسقّيها. كذلك فإن حجم المزارع وأعدادها في حريضة محدود، ولا يمكن زيادة الرقعة المزروعة. ويمكننا أن نعرف مدى أهمية مياه السيول هذه لأهل حريضة من الطريقة التي يستقبلونها فيها. فعندما يتوقع قدوم سيل، تستعد له كل المدينة وتُشد الأعصاب إلى أعلى مرحلة. وتطلق النار مبشرة بقدومه؛ ويستقبله كل الذكور بالتهليل والتكبير.

الزراعة وتقسيم الأراضي:

بسبب تفتيت الأرض غلى بقع صغيرة وتوزيع ملكية كل شخص عادة بين أماكن متباعدة، فعندما يأتي السيل يضطر المالك إلى استخدام عدد من العمال للإشراف على إسقاء الأرض. كما أن على الملاك أن يدفعوا باستمرار ضريبة الدولة من أجل تصفية وإصلاح قناة الري. وهذه العوامل تزيد من تكاليف الزراعة في حريضة.

أن معدل ما تملكه الأسرة من الأرض في حُريضة هو (١,٣٤) من الفدان تنتج حوالي (٨٢٠) رطلاً من ا لدُخن و (٥١٠٠) رطل من التمر في السنة. وبسبب إن وسائل الانتاج بدائية وغير ممكنة يحتاج الملاك إلى إستئجار العمّال الزراعيين. وبجانب العمل في المزارع فإن هؤلاء العمّال الزراعيين يقومون بأعمال أخرى بعد إنتهاء فصل الزراعة. وتُقدّر قيمة محصول التمر عند المالك بحوالي (١٥٠ – ٢٠٠) دينار في العام.

إن كلاً من المهاجرين وسُكّان حُريضة يشعرون بقوة، أن مزارعهم مهما صغر حجمها توفّر لهم الرّاحة والأمان. وعلى الرغم من عدم التأكد من مجيء السيول في أوقاتها ومن التكا ليف الباهظة للزراعة، فإن للأرض قيمة عالية في حُريضة. وبالطبع تختلف قيمة القطعة من الأرض حسب موقعها من نظام القناة. فالتي هي قريبة منها تصل قيمة الفدان منها إلى (٨٠٠) دينار، والتي تقع عند آخر القناة تكون قيمة الفدان (٣٠٠)دينار. وأما قيمة النخيل فتتفاوت قيمة النخلة الواحدة من (٧) دنانير إلى (٢٥) ديناراً، وذلك حسب نوع، وعمر، وحجم، و"صحة"، النخلة.

توزيع الأرض:

توزيع الأرض بين مختلف الجماعات في حريضة			
المجموعة	نسبة الجماعة من مجموع السكان	الأرض المملوكة بالأفدنة	معدل الأفدنة للأسرة
العطّاس	٣٠,٢٠ %	١٨٩,٨	١,٣٩
باسهل	٤,٢ %	٢٦,٩	١,٥٠
جعدة و آخرون	٢٨,٢%	١١٢,٩	٠,٩٠

الحرثان	٩,٨ %	٧٤,٤	١,٦٩
الأخدام	٢٠و٨ %	٤٠,١	٠,٤٧
صبيان	٦,٨ %	٢٩,٢	١,١
المجموع	١٠٠%	٤٧٣,٣	-

ومن الجدول أعلاه يلاحظ أن الحرثان يملكون أكثر من بقية الطبقات ثم يأتي بعدهم الجعدة. كذلك تلاحظ ميزة أخرى وهي أن الصبيان يملكون أكثر من الأخدام.

ومنذ قيام الدولة الجديدة أسست المساواة القانونية بين الجميع، وأصبح أي صبي أو خادم قادراً أن يشتري الأرض بعد هذا التاريخ. فمثلاً هناك الآن ثلاث عائلات من الصبيان أستطاعت أن تستغل الوضع الجديد، وأصبح لدى كل واحدة منها معدل (٣,٩) من الأفدنة. كذلك فقد أستطاعت كل من فئتي الأخدام والصبيان أن تحسن من أوضاعها الإقتصادية وذلك نتيجة لإزدهار الإقتصاد المحلي بسبب تحويلات المهاجرين.

مشاركة المحصول:

ومعنى هذا أن شخصاً يقوم بحراثة أرض الآخر ويعطيه المالك (٥٠%) من المحصول. وعلى المستأجر أن يدفع كل مخاسير الزراعة من قسمه، ويمكن للإستئجار أن يُنهى من قبل أي من الجانبين في أي وقت، إلاّ أنه على الإجمال، فالترتيبات دائماً لصالح المالك . كذلك فمن الناحية المالية فإن المالكين يكون لهم نفود سياسي من جرّاء هذه العملية .

وهناك مبدئان يتحكمان في توزيع الأرض، الأول وهو عادة إعطاء هدايا منها للزعماء الدينيين والرجال الصالحين. والثاني توقيف بعضها على المؤسسات الدينية. وفي وقت من الأوقات كان المنصب الأكبر يحصل على دخل كبير من الأراضي الموقوفة لغرض إعاشة الفقراء، إلاّ أنه كان يستخدمها لأسباب سياسية كإعطاء الولائم وإقامة الضيافة للحلفاء السياسيين مثلاً.

وبسبب ماضيهم الديني فإن آل العطّاس وآل باسهل هم الذين يسيطرون على أراضي الوقف. وبهذا فإنهم يسيطرون على أراضي فوق أراضيهم. وهكذا يستطيعون أن يكونوا مؤجرين لكثير من المشاركين. وهذا يعطيهم درجة من النفوذ الإقتصادي على كثير من الجماعات في المدينة.

الدخل من الأرض:

آل العطّاس هم أكثر مؤجري الأرض. والأراضي التي يؤجرونها موزعة، موزعة على كل الجماعات ماعدا جماعة آل باسهل. وهذا له تأثيره. فهو يدعم النظام السياسي في حُريضة، ويجعلهم يُسيطرون ويحتكرون السلطة السياسية. ويأتي في تأجير الأرض بعدهم آل باسهل، ولكن بدرجة أقل . فعموماً هم يؤجرون لعائلتين من الصبيان، ولبعض من رجال القبائل والحرثان. أماً الأخدام فهم أقل من يستأجر وهم أفقر الجماعات. أماً الصبيان فهم في غير حاجة إلى الأرض أو للمشاركة في المحصول.

وإذا ما نظرنا إلى مقدار الأرض المنتجة للدخل والتي تملكها كل جماعة سنجد إنها تقريباً مُقسّمة حسب مركز الجماعة داخل الهيكل الإجتماعي. ويستثنى من هذه القاعدة الحرثان والصبيان. ولكن على الرغم من أن الحرثان يزرعون أكثر أرض منتجة للدخل من كل من آل العطّاس وآل باسهل، إلاّ أن هذا لا يعني أنهم أغنى منهم. والسبب في ذلك هو أولاً لأن الأرض المؤجرة تدرّ على ا لمالكين دخلاً أكبر، وثانياً لأن آل العطّاس وآل باسهل، كما سنرى، لديهم دخول أُخرى من داخل حُريضة ومن خارجها. ويعتبر الصبيان في حكم الإستثناء، لأن الأرض بيد ثلاث عائلات. وهذه العائلات تزرع (٤٠%) من أراضي الصبيان.

النشاطات الإقتصادية الأخرى:

وإذا ما نظرنا إلى الدخل من غير الزراعة وكيفية توزيعه، سنجد نمطاً مماثلاً يبرز أمامنا، بمعنى أن الوظائف ذات الدخول العالية تميل لأن يشغلها أفراد الجماعات العليا في مجتمع حُريضة.

إن تدفق التحويلات المالية المستمرة قد تشجع النشاطات غير الزراعية. فجانب النشاطات الإقتصادية التقليدية، فإن أعمالاً جديدة قد أُدخلت مؤخراً إلى حُريضة نتيجة دخولها في المجتمع الأوسع. ومع ذلك فإن (٥١ %) من مجموعة الأخدام والصبيان لا يزالون يعملون في هذه النشاطات التقليدية على الرغم من مُضي جيلين على الهجرة العمّالية .

إن أهم الأعمال الجديدة تتمثل في الدكاكين والأكشاك. و (٥ إلى ٦) من هذه الدكاكين والأكشاك يملكها آل العطّاس وآل باسهل. ويملك آل باسهل أهمّ وأكبر دُكّان في المدينة. وهو يتعامل بالجملة وبالتفاريق. وعلى كل حال فإن آل العطّاس يسيطرون على الدخل العالي وعلى الوظائف السياسية ذات الأهمية. فقد أحتكروا الوظائف الجديدة أمثال وظائف السكرتير، والسكرتير الإداري للمنطقة، والقاضي، ومدير البريد، والمُدرّسين ورئيس المجلس البلدي. أنهم قد أستطاعوا أن يحتلوا أهم الوظائف، التي بالإضافة إلى مردوداتها المالية، فإنها تمدهم بمكانات سياسية وإقتصادية.

لقد رأينا إذاً أن توزيع كل من الأعمال القديمة والجديدة له علاقة بالأوضاع العامّة للناس في الهيكل الإجتماعي، كما وأن إحتلال بعض الوظائف المعينة له مدلولات إجتماعية وسياسية. فمن كان مركزهم الإجتماعي منخفضاً كانت دخولهم منخفضة. وهذا لا يُمكّنهم من الهجرة وزيادة دخولهم، وبالتالي فهم لا يستطيعون تغيير أعمالهم في حُريضة للحصول على دخل أكثر. إن الحصول على رأسمال من الخارج مهم لمن أراد أن يُحطّم الإرتباطات الاقتصادية التقليدية .

الهجرة العُمّالية ونظام الطبقات:

إن دخل الأُسرة السنوي من أل (١.٣٤) من الفدان الذين تملكه، يساوي (٢٤٠) ديناراً حسب القيمة الشرائية لعام ١٩٦٣م. وعليه تبقى التحويلات المالية هي التي تلعب الدور المهم في إقتصاديات حُريضة منذ القدم. والسبب الرئيسي للهجرة هي الحاجة الإقتصادية. وتأثير الهجرة إنما تُعمّق الفوارق في الثروة التي أوجدها التوزيع المحلّي للموارد. وبذلك فهي بدورها تعمق نظام الطبقات.

إن تقسيم الهجرة إلى فترتين، هذا التقسيم ذو أهمّية؛ لأنه على عكس ما كان يُظن، فأن تأثير الفترتين كان واحداً على الرغم من اختلاف الإطارين التي حدثت فيهما الهجرة.

الهجرة قبل الحرب العالمية الثانية ١٩٣٤م – ١٩٣٦م:

لقد أنتهى عصر (جاوة) وأنقطعت معه التحويلات المالية مما أدى ببعض عائلات السّادة إلى الفقر المدقع. وهم في حُريضة لا يزالون يتذكّرون بأسى بالغ إنتهاء تلك الفترة. وتشير الإحصائيات إلى أن آل العطّاس وآل باسهل هم أكثر المهاجرين، وبأن رجال القبائل والمساكين هم أقلّهم. أما بالنسبة لنسبة الصبيان الكبيرة نوعاً ما، فإن تفسير ذلك هو لأن آل العطاس المهاجرين كانوا يأخذون صبيانهم معهم.

على ما جاء أعلاه يمكننا إذاً أن نفترض بأن الموسرين هم الذين أستطاعوا الهجرة إلى أماكن نائية. كما أن تأثير الهجرة التي تمت قبل الحرب أيضاً قد عمّقت توزيع إختلافات الدخل. وهكذا أتفق التوزيع مع نظام الطبقات.

هجرة ما بعد الحرب:

كان العامل ألهام في زيادة أعداد المهاجرين ومرات هجراهم هو الإصلاح الجذري الذي طرأ على نظام المواصلات خلال الخمسة عشر عاماً الماضية.

ومن الإحصاءات يتبين أنّ نسبة الأُسر التي تستلم تحويلات مالية في كل جماعة من الجماعات يتساوى تقريباً مع موقعها

من نظام الطبقات. والسبب في هذا هو أنه كلما كانت الجماعة أعلى في السلّم الإجتماعي زاد أعداد المهاجرين منها. وعليه، فإن إختلاف الثروة في الإقتصاد المحلّي يُدْعَم ويزداد من قبل التحويلات المالية التي تأتي من الخارج. وبالنسبة لآل العطّاس، فبالإضافة إلى ما يحصلون عليه من تحويلات الهجرة فإن لديهم أيضاً دخلاً يأتيهم بشكل صدقات من الخارج.

وعلى أية حال فإذا أخذنا بعين الإعتبار التحويلات المالية، وعدد المهاجرين وأعمالهم في الخارج، في كل جماعة من الجماعات، يمكننا أن نقول بثقة إن هجرة ما بعد الحرب جاءت كسابقتها بفارق دخل نقدي إلى جماعات المجتمع في حُريضة مُتفق ومكانة كل منها في نظام الطبقات.

الأنماط المتغيرة في إقتصاد حريضة:

منذ أن أصبحت حُريضة جُزءاً من الدولة القعيطية، خاصّة منذ بداية الخمسينات، حدث تغييران إقتصاديان هامان. فأولاً، أزدادت الهجرة وأزداد مجيء النقود. وثانياً، حصل تحسّن في المواصلات مما جعل حُريضة مُتّصلة ومرتبطة بالنظام الإقتصادي العالمي عن طريق كل من عدن والمكلا. لقد كان تأثير هذين العاملين غير متوقع.

وبمجمل الصورة إن معظم أفراد الجماعات العُليا يحصلون على دخولهم من الخارج بينما يحصل المساكين على دخولهم من حُريضة . وهكذا أستطاع كل من آل العطّاس وآل باسهل أن يحافظوا على سيطرتهم على أراضيهم فيها ودون أن يضطرو إلى العمل. كما إنهم بسبب غناهم وتعليمهم، أستطاعوا أن يحتكروا كل الوظائف العليا.

إن آل العطّاس يحصلون على بعض دخولهم من إيجار الأرض، وبعضها من الوظائف التي يحتلونها عن طريق الهجرة. وزيادة على ذلك فقد أستطاعوا أن يستخدموا مركزهم الديني في المجتمع العربي الأوسع للحصول على شيء من المال. وهكذا عن طريق هذه الدخول أستطاعوا أن يبقوا في حُريضة ويحافظوا على سيطرتهم السياسية، ثم الصرف عليها أيضاً.

أما بالنسبة للمساكين فإن بقاءهم في حُريضة جعلهم يعتمدون أكثر على صرفيات الطبقات العليا. وبذلك أزداد إعتمادهم الإقتصادي على هذه الطبقات. وأمّا الأخدام والصبيان، فبسبب إستئجارهم الأرض من آل العطّاس، فقد خلقوا لأنفسهم إرتباط الإعتماد عليهم. وعلى الرغم من زيادة دخول المساكين من الزراعة وغير الزراعة فقد أصبحوا أكثر إعتماداً على المجموعات العليا من السابق. وهذا لا يجعلهم يستطيعون أن يسافرون أو يحصلون على رأسمال يحطمون به إرتباطهم الإقتصادي. إن التغييرات الإقتصادية في حريضة لم تقلل من فوارق الثروة أو الإرتباطات الإقتصادية التي تصاحبها، وذلك على الرغم من زيادة الدخول من هذه التغييرات. ويبدو أن العلاقات التقليدية بين الثروة والمركز قد دُعّمت. إلاّ أن هذا لم يقلل من قدرة بعض أشخاص من الجماعات الدنيا من أن يحسنوا من مراكزهم الإقتصادية.

(٤) دلالات إطار النسب: الزواج وقابلية الحراك بين الطبقات

في الفصل الثاني شرحت الأحكام المثالية التي تحكم نظام الطبقات كما يراها أهل حريضة. وهذا الشرح قادني في الفصل الثالث، لأن أناقش الحقائق الإقتصادية، كما توجد اليوم في حريضة. وقد بيّنت في ذلك الفصل كيف أن التغييرات الإقتصادية الأخيرة قد جاءت لتدعم الأنماط التقليدية للثروة، وتوزيع الدخول، داخل المجتمع، بحيث إنه كلما كانت الجماعة أعلى في نظام الطبقات كانت ثروتها أكبر، هذا مع الأخذ بعين الإعتبار أن بعض الأفراد أستطاعوا أن يصبحوا أغنياء. وفي هذا الفصل سأُناقش كيف تتم المحافظة على إطار النسب بواسطة الزواج. وسأُبيّن إلى أي مدى قابلية الحراك ممكنة في مثل هذا النظام.

إن إطار النسب في حضرموت يُقسّم الناس إلى ثلاث طبقات. وكل شخص يرث نسبه من أبيه. ولا يمكن المحافظة على مثل هذا النظام إلاّ عن طريق نمط من الزواج معروف. وقضية الزواج في حضرموت تعتمد على الكفاءة، بمعنى إنَّ الرجل لا يجوز له أن يتزوج إلاّ من تساويه في النسب، فإن لم يتمكن من ذلك يجوز له عندئذ ان يتزوج من هي أقل منه نسباً. وتبقى الأفضلية دائماً للزواج الأفقي من نفس الطبقة.

وتعود جذور الصراع العلوي/ الإرشادي حول هذه المسألة إلى العام ١٩٠٥م، عندما وقف السادة العلويون بإصرار في وجه زواج هندي مسلم في سنغافورة بسيّدة علوية. وقد أصر العلويون بعدم الكفاءة في الزواج، على الرغم من أن رشيد رضا صاحب مجلة المنار، أفتى بوجوبه لسبب بسيط وهو أن الإسلام يؤمن بالمساواة. والواقع أن فتوى صاحب المنار تدين نظام الطبقات في حضرموت.

الزواج في حريضة :

الحقيقة أن تفسير الكفاءة في الزواج في حضرموت بالمفهوم العلوي أصبح أمراً واقعاً، وذلك بسبب قوّة السادة وثرائهم. فهم لم يرضوا أن يزوّجوا بناتهم بغير السادة. وكذا المشائخ ورجال القبائل لم يرضوا بتزويج بناتهم إلى المساكين. وعلى أية حالة فقد أضطر آل العطّاس في بعض الأحوال أن يقوموا بزواج سياسي. كما يجب أن يؤخذ في عين الإعتبار بأن نظام الكفاءة في الزواج في حريضة لايعني أن العرائس داخل الطبقة الواحدة متساويات. فهناك تقسيمات داخلية بحيث تكون الأفضلية للأهل قبل الطبقة.

الزواج الداخلي عند آل العطاس:

يفضل آل العطاس أن يتزاوجوا فيما بينهم داخل حريضة، على أن يتزوجوا من آل العطّاس الآخرين في المدن الأخرى، والمهر المُعجّل بالنسبة للزواج الأول هو (٧٠) شلناً، بينما يتراوح بين (٢٠٠) و (٣٠٠) شلن، بالنسبة للزواج الثاني. وأما

الزواج بينهم وبين السادة. فيبلغ الدفع (١٠٠٠) شلن. وعلى كل حال، فهم يُفضّلون الزواج من العائلات صاحبة الثروة المماثلة. وهدفهم من هذا هو من أجل إبقاء الثروة داخل العائلة، ومن أجل تدعيم وحدة العائلة.

الزواج الداخلي عند طبقة المشائخ والقبائل:

يميل آل باسهل، عند إختيارهم لزواجاتهم، إلى إعتبار أنفسهم أعلى نسباً من رجال القبائل. ويُعَامل الزواج بينهم وبين رجال القبائل كأنه زواج رأسي. ويظهر هذا من قيمة الدفع المختلف. ومن الصعب على القبيلي أن يتزوج من آل باسهل، لأن وضع آل باسهل الديني يعطيهم مركزاً أعلى، وهم يحاولون تفسير مركزهم الديني الأعلى بأنه مركز نسب أعلى بالنسبة لقبلية الجعدة. ومع ذلك، فهناك إمرأتان من آل باسهل متزوجتان برجلين من القبائل. والسبب في ذلك هو لأن آل باسهل كانوا في الماضي محتاجين إلى حماية القبائل.

الزواج الداخلي عند طبقة المساكين:

تتكون الطبقة الدنيا في حريضة، من الحرثان والأخدام والصبيان. فمن ناحية نظرية، كل طبقة المساكين لهم مركز نسب واحد. إلاَّ أن أنماط زواجهم تُعارض هذا النظام المثالي القاضي بأن جميع الأشخاص ذوي النسب الواحد يمكنهم أن يتزوجوا فيما بينهم. فالواقع يدحَضُ ذلك. فمثلاً، زواج الحرثان بإمرأة خادمة عملياً يُعتبر زواجاً رأسياً بين مسكين أدنى (المرأة الخادمة) وبين مسكين أعلى (الزوج الحارث.) والسبب في ذلك هو أن كل جماعة من المساكين تحاول أن تدعم مركزها الوظيفي بالمقارنة مع جماعة مساكين أخرى، وتُعَبّر عن هذا "النسب" الجديد بواسطة الزواج.

وبما أن الحرثان كانوا هم الوحيدين من المساكين الذين كان بإستطاعتهم إمتلاك الأرض في الماضي فقد كانوا لا يزوّجون نساءهم إلى بقية طبقة المساكين خوفاً من تحويل الوريثة فيما لو تم الزواج . كذلك لكونهم كانوا الأغنى، فقد أستطاعوا وقف الزواج من بنات الصبيان أو الأخدام. وفي الحالات القليلة التي تزوّجوا فيها من بنات الأخدام فقد كان ذلك على أساس زوجات ثانيات. وكان زواجهم بهنّ يُعتبر زواجاً رأسياً بين من هو أعلى وأدنى من طبقة المساكين، ويؤكد في الوقت ذاته الفروق في المركز بين هذا وذاك.

إن أنماط الزواج التي ناقشناها أعلاه تبين أن كلاً من مركز النسب والعوامل الأُخرى تؤخذان بعين الإعتبار عند إختيار الزوجة. إن نمط الزواج الذي ظهر لنا، ما هو إلاَّ إعادة بيان للهيكل الإجتماعي في حريضة، ودعماً للفروق في الثروة وذلك خوفاً من أن تنتقل نتيجة الزواج. وبالنسبة لرجال القبائل في الماضي فقد حلوا قضية انتقال الميراث إلى خارج القبيلة عن طريق تجريد المتزوجات إلى الخارج من الميراث.

إن الزواج الأفقي قد حافظ على مرّ الأجيال في أن تتفرد كل جماعة وتحافظ على كيانها داخل الهيكل الإجتماعي. وفي الحالات التي تم فيها الزواج من أدنى إلى أعلى فقد أبقى على التأكيد الرمزي للمركز. فأولاد الزواج في مثل تلك الحالات يأخذون نسب ابيهم . واماً الزوجة فتستمر تعتبر في مركزها الواطئ. وكيفما كان الأمر، فإن الزواج الرأسي غير المتساوي لا يساعد بأي حال على الحراك الإجتماعي.

قابلية الحراك بين الطبقات:

نعني بالحراك هنا، التحرّك من طبقة إلى أخرى أو بين صنف وآخر داخل الطبقة الواحدة. فما هي إمكانيات التحركات في نظام كهذا الذي في حريضة حيث مركز أية جماعة في الهيكل الإجتماعي محدد، ولكل جماعة خاصيات وأدوار معروفة محددة، ويؤكّد عليه من خلال الزواج الرأسي ؟ دعنا ننظر إلى مركز كل جماعة على حدة؛ ثم نحلل إمكاناتها للتحرّك داخل النظام.

أولاً، من غير الممكن مثلاً لأفراد من جماعة أخرى أن يصبحوا من مركز آل العطّاس لأن الدخول إلى هذه الجماعة لا يتم إلاّ عن طريق الولادة فقط.

وبالنسبة لآل باسهل فهم في مركز أقل أماناً من آل العطّاس وذلك لأن ليس لديهم سلطة سياسية. فقد حُدد مركزهم ولا يمكن لهم أن يتحرّكوا نحو الأسفل. إلاّ أنهم بسبب مركزهم الديني فقد أستطاعوا أن يكسبوا لهم أتباعاً من طبقة المساكين.

إلاّ إنه قد يحدُث أن يتحوّل شخص من مركز المشائخ إلى مركز الحرثان كما حدث بالنسبة لآل باخميس . إن آل باخميس هم من نسل عالم و ولي حضرمي. ومع ذلك فإنّ نسلهم لم يحفظ لهم مركزهم. فلكي يُحتَفظ له بمركزه، كان من الواجب على باخميس أن يخلّف لنفسه قبراً يُزار، وتُعطى له الطقوس الدينية الضرورية. هذا من جانب، ومن جانب آخر ، يجب أيضاً أن يحصل على موافقة آل العطّاس.

بالنسبة لرجال القبائل، فإن مركزهم الإجتماعي يقوم على أساس الميلاد؛ أو عن طريق السلطة السياسية. وهناك أمثلة من حضرموت على جماعات لم تكن تكوّن حوطات أو مستوطنات قبليّة، حاولت إحداها في وادي عمد (وكانت من الحرثان)، أن تصبح قبيلة، عام ١٩٣٥م، ولكنها أُجبرت في أن لا تكون كذلك.

إذا أراد الحرثان أن يتحرّكوا إلى مركز القبيلة يصبح من الضروري عليهم أن يقطعوا كل إرتباطاتهم الإقتصادية والسياسية ثم إعتمادهم على الجماعات الأخرى. والواقع أنه يصعب كثيراً على أحد أفراد طبقة المساكين أن يُحَوّل إلى قبيلي، إلاّ أن أفراد القبائل يستطيعون في بعض الحالات أن يصبحوا مشائخ أو ينزلوا إلى درجة المساكين. ومن ناحية عملية لا المسكين

ولا القبيلي يستطيع بسهولة أن يصبح شيخاً أو عالماً. فعلى الرغم من أن المجتمع لديه مؤسسات ثقافية ودينية تقوم بتخريج العلماء، إلاّ أنه غالباً ما يُسيطر آل العطّاس على هذه المؤسسات وهم يميلون إلى منع الآخرين من الصعود في السلّم الإجتماعي عن طريق هذا المجال. أن القبيلي الذي يذهب إلى المدينة، لا يملك المال لكي يصبح متعلماً. والأخدام والصبيان لا يمكن لهم أن يصبحوا علماء، لأنهم يعتمدون إقتصادياً على غيرهم. وكثير من الحرثان يصبحون أخداماً إذا ما فقدوا مزارعهم.

وعليه، يمكننا أن نقول أنه بينما التحرّك من طبقة المساكين إلى مركز أعلى صعب للغاية، فإن تغيير المركز داخل الطبقة الواحدة بسيط جداً وكثيراً ما يتم.

إن الهيكل الإجتماعي في حريضة يُقسّم الناس على أساس نسبهم، إلاّ أن المقاييس الوظيفية والدينية تؤخذ أيضاً بعين الإعتبار. فمن ناحية مثالية فإن مركز الفرد في حريضة يحدده مركز النسب للجماعة، والأدوار أو مجموعة الأدوار المحددة لها سياسياً ودينياً ووظيفياً. وفي النظام المثالي هناك إمكانية مُحددة ومُعتَرف بها لجماعة من الجماعات في أن تتحرك إلى أعلى أو إلى أسفل في سلّم الهيكل الاجتماعي. ولكن بما إن مركز أية جماعة تعني دوراً أو أدواراً مُعيّنة، وبالتالي علاقة مُعيّنة بينها وبين الذين فوقها أو تحتها، فإن على أي شخص يريد تغيير مركزه أن يوقف ممارسة الأدوار المخصصة لجماعتة ليمارس تلك التي للجماعة الأخرى فوقه أو تحته.

إن كل جماعة في حريضة تلعب دورها لتدعم مركزها. وأيّة جماعة تحاول تغيير مركزها عن طريق إعادة ترتيب العلاقات المحددة بينها وبين الجماعات الأخرى يُنظَر إليها من قبل الجماعة التي فوقها بأنها تهديد لها وفي هذه الحالة فإن الجماعة المُهددة ستستخدم كل ما بيدها لمنع إعادة ترتيب العلاقات بينها وبين الجماعات الأدنى. فمثلاً آل العطاس منعوا آل باسهل وغيرهم عندما حاولوا أن يرتفعوا عن طريق الإطار الديني المفتوح. وكذلك فعلت القبائل بالنسبة للمساكين. وفي الماضي منع الحرثان الأخدام والصبيان من أن يصبحوا مثلهم . وإن كان لا بد من قول شيء فإن التاريخ في حريضة يشير إلى إن كان التحرّك ممكناً فيها، فهو من أعلى إلى أسفل وليس العكس. والناس الذين يريدون التحرّك إلى أعلى، عليهم أن يتركوا حريضة وهيكلها الإجتماعي المُغلق، ويذهبوا إلى الميدان المفتوح في المدن الكبيرة حيث تحرّكات محدودة إلى أعلى يمكن أن تتم هناك.

لنجمل القول إذاً ونقول أن هناك طرقاً مختلفة يستطيع بواسطتها الأفراد أو الجماعات التحرّك إلى أعلى أو إلى أسفل الهيكل الإجتماعي. فأولاً على الجماعة أن تُغيرّ الدور والخصائص التي كانت مرتبطة بمركزها القديم، ثم تأخذ ما يصلُح للجديد. ومع الوقت فإن المركز الجديد يكسب الشرعية عن طريق الزواج من جماعات أخرى تلعب أدواراً مشابهة.

إن كَوْن مثل هذا النوع من التحرّك يحدث، يتعارض ونظرة الناس في أن المركز في سلّم الهيكل الإجتماعي يعتمد فقط على النسب. إن الذي يحدث في الواقع هو أن أيدلوجية النسب تستخدم لتبرير المركز الحالي للجماعات. فأولئك الذين يرتقون إلى أعلى "يَنْسَون" ماضيهم "ويتذكّرون" الإرتباطات التي أسسوها "كبرهان" على مركزهم الحالي. أمّا الذين منعوا من أن يتحركوا نحو الأسفل فهم يتذكّرون ماضيهم ، ويحاولون إستعادته، كآل باخميس .

إن الوضع في تغيُّر الآن. لقد كان الهيكل الإجتماعي مُغلقاً في الماضي وذلك بسبب العلاقة التي كانت قائمة والنشاطات المحدودة. إلاّ أن هذه العلاقة بدأت في السنوات الأخيرة تتحطم بسبب إندماج حُريضة في المجال الإجتماعي الأوسع ثم الإعتراف بمبدأ الإنجاز في مجالي السياسة والإقتصاد. فبينما كانت السلطة السياسية في الماضي بأيدي آل العطّاس وقبيلة الجعدة، فإن الدولة القعيطية تحتكرها اليوم، وعلى الزعماء السياسيين أن يحصلوا على السلطة المحلية من هذه الدولة. كذلك فإن الوظائف وملكية المزارع هي الآن مفتوحة للجميع ولم تعد مُحتَكَرة من قبل جماعة معينة. فالهجرة الواسعة مكّنت الناس من أن يحصلوا على رأسمال ويستخدمونه في تحسين أوضاعهم الإقتصادية.فمثلاً من ناحية نظرية الآن، يستطيع المساكين أن يقطعوا إرتباطهم في الإعتماد الإقتصادي على الجماعات العليا، ثم يعملون في نشاطات إقتصادية كانت مُحرّمة عليهم في الماضي. فكيف ياترى أثّر هذا التغيير الكبير على تحركات الأفراد والجماعات وبالتالي على مراكزهم داخل الهيكل الإجتماعي؟

نتيجة إندماج حُريضة في الدولة القعيطية تأسس فيها نظام سياسي جديد، بواسطته أستطاعت الدولة أن تحتكر كل السلطة السياسية. كذلك أقامت الحكومة نظاماً محلّياً يُديره سُكّان حريضة والإداريون الحكوميون من خارج مجتمع المدينة. وهذا يعني أن آل العطّاس وقبيلة الجعده فقدوا الأدوار السياسية التقليدية التي كانت محددة لهم، وأصبحوا الآن، تحت النظام الجديد، متساويين في المركز القانوني مع بقية الجماعات الأخرى في حريضة. ومنذ ذلك الحين كان على كل الجماعات أن تتنافس من أجل الحصول على السلطة السياسية حسب الأنظمة التي وضعها النظام السياسي الجديد وأصبحت "المؤهلات" المطلوبة في النظام الجديد هي التعليم والثروة والعلاقة الماضية مع السلاطين. وأهم من كل هذا الإتصالات مع النخبة الإدارية الحاكمة الجديدة. وكما سنرى فيما بعد فإن المنافسة في ظل النظام الجديد قد أدت إلى توزيع غير متساو للسلطة في حريضة والمهم في الأمر هنا هو أنه على الرغم من المساواة النظرية في المركز السياسي لكل الجماعات، إلاّ أن آل العطاس قد حصلوا بالواقع على معظم النفوذ السياسي في حريضة في ظل النظام الجديد. فهم إذاً قادرون على المحافظة على وضعهم الراهن في حريضة خاصة وكما رأينا، في الفصل السابق أن التغييرات السياسية لم تصحبها تغييرات كبيرة في مسألة توزيع الثروة التي بقيت تقريباً كما كانت عليه في الماضي، على الرغم من وجود تنظيم إقتصادي مفتوح. وكما رأينا في الفصل السابق فإن آل العطاس لا يزالون هم الأغنى في حريضة بينما الأخدام والصبيان هم أفقر الناس.

وعلى الرغم من أن بعض الأفراد من الصبيان أستطاعوا أن يصبحوا زُرّاعاً ويتملكوا الدكاكين بمساعدة المال الذي تحصلوا عليه في الخارج، وعلى الرغم من إن أفراداً من آل العطاس وآل باسهل أصبحوا عُمّالاً، إلاّ إن هذه التغييرات لم تمس إلاّ عدداً قليلاً، وهي لا تكوّن إتجاهاً عاماً. وكما رأينا فإن الهجرة كانت لصالح الجماعات العُليا وليست الدُنيا.

وعلى العموم إذاً، فإن إطار الإقتصاد الجديد المفتوح، سواء بسواء كالنظام السياسي، قد أثبت جُزئياً أنه من الصعب على الجماعات أن ترقى إلى أعلى كما فعل ذلك كلياً النظام المغلق في الماضي. فأولئك الأفراد الذين أستطاعوا تحسين مراكزهم الإقتصادية لم يستطيعوا ترجمة ذلك إلى مركز نسب أعلى أو أن يضغطوا على الشرعية عن طريق الزواج المناسب. ويمكن أن نرى هذا من نمط ا لزواج الذي سبق أن ناقشته. أن تقسيم الجماعات في سلّم الهيكل الإجتماعي في عام ١٩٦٢م/ ١٩٦٣م بقى كما كان عليه في الفترة القديمة.

القسم الثاني

سياسات نظام الطبقات

(٥) الإطار المُتَغيّر للعمل السياسي

لقد شهدت فترة العشرين سنة الماضية تغييراً كبيراً في النظام السياسي في حريضة. ففي عام ١٩٤٥م تمركز هناك أول ممثل للحكومة القعيطية. وهكذا أُدمجت المدينة تحت سيطرة الحكومة المركزية. وحتى ذلك التاريخ كانت حريضة مدينة مستقلة يحكمها آل العطّاس بواسطة منصبين. ولكن منذ ذلك الحين فإن كل الأساس للسلطة السياسية في المدينة قد تغيّر، وأصبحت وظيفة المنصب وظيفة دينية شكلية لا غير. وفي الماضي كان العمل السياسي داخل حريضة وخارجها يعتمد على مركز الشخص داخل نظام الطبقات. وكان التركيب السياسي يسيطر عليه السادة بمركزهم الديني المحدد، ثم القبائل بسبب إحتكارهم لحمل السلاح. أماً اليوم ١٩٦٢م/ ١٩٦٣م فإنها الحكومة القعيطية التي بيدها السلطة العليا. وجميع الناس في حضرموت يعتبرون الآن متساويين رسمياً وقانونياً. والسلطة الرسمية في حريضة هي بأيدي الموظفين الحكوميين. ولا يستطيع الأفراد أو الجماعات أن يحصلوا على السلطة إلاّ إذا أستطاعوا أن يسيطروا أو يؤثروا على هؤلاء الموظفين. وكل العمل لسياسي اليوم موجه نحو هذه الغاية. إن إطار العمل السياسي قد تغيّر إذاً الآن.

وفي هذا الفصل سأناقش باختصار التغييرات التي حدثت في نظام حريضة السياسي منذ الفترة القديمة وحتى الوقت الحاضر. إن هذا المنظور التاريخي ضروري لكي أشرح النشاطات السياسية كما هي عليه اليوم.

(أ) الفترة القديمة:

أشرت في الفصل الثاني إلى أن مدينة حريضة كانت في الفترة القديمة حوطة يحكمها آل العطاس كوحدة سياسية مستقلة. ولم تكن حدودها تشمل الأربع المستوطنات القبلية. لقد كان التفاعل بين حريضة، كوحدة سياسية، وبين القبائل المحاربة المحيطة بها، يكوّن جانباً مهماً من ا لنظام السياسي القديم الشامل. فماذا كان نوع تلك المبادئ التي تحكم ذاك التفاعل وكيف تغّيرت؟

بالإضافة إلى كون حريضة كانت مكاناً محايداً للقبائل فقد كان حيادها مضموناً من قبل القبيلتين المجاورتين الجعده ونهد، وكذا بعض القبائل البعيدة. وكانت الحوطة أيضاً سوقاً يُشرى فيه ويُباع.

بالنسبة لحراسة المحاصيل فكان المنصب رسمياً يرتب مع جماعات رجال القبائل. وكان الحرثان والضعفاء يدخلون في علاقة مع بعض رجالها لحماية ممتلكاتهم. وكانت علاقتهم بهم تتم عن طريق الزواج أو على أساس علاقة السيد/ التابع. وكذلك المساكين الآخرون كالأخدام والصبيان، كانوا يحتاجون إلى حماية القبائل عندما يخرجون من الحوطة.

ويمكننا القول بأن المناصب في الماضي كحُكّام للحوطة قد لعبوا الدور البارز للزعماء الدينين الذين جمعوا بأيديهم سلطة سياسية كبيرة، وأن حياد الحوطة قد نفع القبائل وسكانها على السواء. لقد لعب المناصب دوراً محورياً في هذا النموذج المعقد من العلاقات السياسية.

وقد وجد المساكين أن من مصلحتهم أن تكون لديهم صلة التبعية أو المصاهرة مع رجال القبائل. وفي الواقع أصبح لكل جماعة ذات شأن من المساكين، مثل ذلك الإرتباط. وهذا الإلتزام من قبل رجال القبائل لحماية حلفائهم ا لمساكين كان يُحدّ من سلطان المنصب عليهم.

مجمل القول هو أن النظام السياسي التقليدي كان يعتمد على الإرتباطات السياسية والإقتصادية المعقدة والمتبادلة. فآل العطاس وفّروا للمساكين الإستخدام والمكان الآمن للعيش في الحوطة. وبالمقابل كان المساكين يقدمون الخدمات لآل العطاس. وبالنسبة لآل باسهل فإن الحوطة وفرّت لهم العيش فيها بأمان. وهم أيضاً يدينون لإعتراف آل العطاس بمركزهم ووضعهم. وبهذه الطريقة سيطر آل العطاس على كل من آل باسهل وجماعة المساكين في حريضة. وبالنسبة للعلاقة بين آل العطاس والقبائل في الخارج فكانت هي أيضاً مبنية على إرتباطات متبادلة. فالقبائل توفّر الحماية لكل من آل العطاس

والحوطة وبالمقابل تحصل القبائل على خدمات آل العطاس كوسطاء بصفتهم رجال الدين، وكذلك تستفيد من حياد الحوطة المناسب. كذلك فقد وفّرت القبائل الحماية لكل من آل باسهل والمساكين مقابل الدفع لها قسماً من المحصول أو الخدمات المقدمة. وهكذا نرى أن العلاقات المتبادلة قد ميّزت النظام السياسي القديم.

(ب) الإنتقال:

في عام ١٨٤٥م كان هناك قلق وإضطراب وسط رجال القبائل، فكثُرت السرقات والسلب والنهب مما دعا آل العطّاس إلى طلب " أن تأتي الحكومة إلى حريضة". فأستجابت الدولة القعيطية للنداء. وهكذا أنتقلت السلطة من كل من آل العطّاس ورجال القبائل إلى الحكومة القعيطية .

(ج) البُنيان السياسي الصوري اليوم:

بما أن الحكومة هي الآن المصدر السياسي للسلطة في حريضة، فإن السياسة في المدينة تعني بالضرورة أن يناور الأفراد أو الجماعات لكي يحصلوا ويسيطروا على السلطة من الحكومة.

وفي الوقت الحاضر فإن وظيفة المستشار البريطاني في المكلا في مركز أقوى من السلطان أو وزيره، وذلك لأن المستشار يستطيع أن يمارس نفوذه عن طريق وزير السلطة حتى في المشاكل الإدارية البسيطة. وإعترافاً منهم بهذا الوضع فإن الناس في بعض الأحيان يرسلون عرائضهم مباشرة إلى المستشار البريطاني يطلبون تدخله في المشاكل المحلية المختلفة.

وهناك خمسة ألوية في الدولة القعيطية وفي كل لواء إثنتان أو ثلاث مديريات. ويشرف على كل مديرية قائم. والقاضي عن النائب (المحافظ) ويتبع المحكمة العليا في المكلا .

وعلى المستوى الأدنى للبناء السياسي الشكلي توجد المجالس البلدية. فمثلاً تمتد سلطة المجلس البلدي في حريضة على أربع مستوطنات قبلية إلاّ أنه ليس للمجلس البلدي سلطة إستخدام البوليس. فالبوليس تابع للقائم. والقائم هو الذي يشرف على جميع النشاطات للمجلس البلدي. ولهذا السبب فإن الدور الذي يلعبه المجلس يعتمد كثيراً على العلاقة القائمة بين الرئيس والقائم. وتميل المنافسة السياسية بين الجماعات المحلية للتعبير عن نفسها من خلال المجلس البلدي.

إن البناء السياسي المفروض على حريضة له عدة ميزات يجب علينا أن نلاحظها هنا. فأولاً إن البناء الكلي للحكومة نفسها هو ببساطة إمتداد للإدارة التقليدية عند السلطان. لقد أضيفت إدارات كثيرة إلى حكومة السلطان ولكن لم تحدث أية إعادة تنظيم جذرية. وكانت هذه هي سياسة إنجرامز المتعمدة. وكان هو المخطط للدولة القعيطية. لقد أصر على أن لا تدخل أية ''عناصر غربية " إلى الحكومة، وبأن الحضارم يجب أن يُتْرَكوا وشأنهم ليديروا شئونهم الخاصة عن طريق توسيع الإدارة التقليدية للسلطان فقط. وكانت النتيجة أن الدولة القعيطية لم يكن لديها دستور مكتوب، وتميّزت إدارتها بالإرتجال والفوضى والتردد . فالإستئنافات تكثر حول القرارات الصادرة، والأفراد والجماعات يتظلمون إلى المستشار البريطاني أو السلطان أو وزير السلطنة. ومما يزيد من الفوضى عدم معرفة من هو مصدر السلطة. أما رجال الإدارة على مختلف المستويات فلقد أُعطيت لهم في الواقع سلطات تقديرية واسعة. وفي الوقت نفسه لم تكن الحكومة مسئولة أمام الرأي العام. ولم تجر الإنتخابات في حضرموت، ولم يكن يسمح لقيام الأحزاب السياسية. والضغط السياسي الوحيد الذي كان يُسمح به هو حق الأفراد في "إستئناف" الأحكام من صانعي القرارات أنفسهم. وفي وضع كهذا فإن القدرة على التأثير على قرارات ا لموظفين عن طريق الإتصال الشخصي، أصبحت هي المصدر الرئيسي للسلطة عند الناس خارج البنيان الرسمي.

والميزة الثانية والهامّة في البنيان السياسي هو نظام التوظيف في الوظائف الإدارية العليا. فقد كان الناس يقبلون في الإدارة السلطانية على أساس ولائهم له ومستوى ثقافتهم. فالسادة أستطاعوا أن يسيطروا على القضاء والإدارة، بينما أحتكرت القبائل الموالية وظائف قوات الجيش والبوليس. فمعظم القضاة في البلاد كانوا من السادة. كما أن قائدي الجيش والبوليس، والنائب، والقائم، والحاكم، في حريضة كلهم كانوا من رجال القبائل الموالية التي عملت من قديم مع السلطان.

والميزة الثالثة الهامة للنظام السياسي هي أن الحكومة (..... هذا السطر ناقص من المسوّدة) حكومة من نوع صغير. فمعظم الموظفين المُهمّين في الحكومة يكونون نخبة صغيرة يعرف بعضهم الآخر، ولديهم علاقات متداخلة فيما بينهم داخل شبكة الحكم. وعموماً يكوّن أفراد هذه النخبة الإدارية/ السياسية نصراء لأصدقائهم. ومن أجل مساعدتهم ومساعدة أنفسهم يستغلون علاقاتهم داخل النخبة لصالحهم. ولهذا السبب نجد أن سلطة الزعماء السياسيين المحليين تعتمد على قدرتهم في أن يربطوا أنفسهم بهذه الشبكات ليؤثروا على القرارات ذات العلاقة بمشاكلهم.

إن البنيان السياسي الرسمي الجديد هو من ذاك النوع الذي يمكن أن يستغل من قبل الأفراد شريطة أن تكون لهم إتصالات مع شخصيات مهمة بين النخبة صانعة القرارات. وعندما أُسست الدولة القعيطية كان كبار موظفيها من النخبة الذين كان آل العطّاس يعرفونهم في الماضي، وكانت لديهم معهم إرتباطات.

(٦) العملية السياسية ١٩٤٩م- ١٩٦٣م

المرحلة الأولى ١٩٤٩م - ١٩٥٦م

(العودة إلى السلطة)

إن النظام السياسي القديم في حريضة كان، كما رأينا، مبنياً على العلاقات المتبادلة بين آل العطّاس وبين غير آل العطاس. وقد تحطّمت هذه العلاقات المتشابكة إلى ذرات عندما نزع إنجرامز السلاح عن القبائل في طول البلاد وعرضها وجعلها بدون قوة.

وقبل مجيء الدولة القعيطية وإدخال تلك التغييرات الجذرية على النظام السياسي كانت هناك بوادر عاملين مهمين يدُكّان أبواب حريضة من أجل التغيير. فالعامل الأول كما رأينا في الفصل الثالث كان يتعلق بالهجرة الواسعة إلى الشرق الأقصى والهند قبل الحرب.

وأهمية هذا العامل على أية حال هو في تأثير الهجرة على هؤلاء المهاجرين من غير آل العطّاس وذلك نتيجة عيشهم تحت ظروف إقتصادية وسياسية مختلفة ومعقدة في الشرق الأقصى والهند. لقد شعر هولاء المهاجرين بسيطرة السّادة عليهم على أرض الوطن وفي مناطق هجرتهم. وهذا الشعور المرير سرعان ما نُظّم في أندونسيا عام ١٩١٤م في شكل جمعية لغير السادة عُرفت بالجمعية الإرشادية. وكرد فعل لها كوّن السادة جمعية أخرى أستثنت من عضويتها كل من هو غير سيّد وعُرفت بالجمعية العلوية. وهكذا نشب صراع طويل ومرير بين المهاجرين الحضارم في الشرق الأقصى عُرف بالصراع العلوي/ الإرشادي. وكانت القضية الكبرى للجدل والشجار بين الجمعيتين هو نظام الطبقات في المجتمع الحضرمي وخاصة دور السادة فيه. فالسادة كانوا يقولون أن جميع الأنظمة المتعلقة بنظام الطبقات التي يؤيدونها ماهي إلاّ جزء من التقاليد الإسلامية وبالتالي يجب أن لا تُنتَهك حرمتها. فيجيب عليهم الإرشاديون بأنهم - أي السادة - قد أستخدموا الدين ليحافظوا على مكانتهم العالية في المجتمع ويبرروا عدم المساواة. إن عدم المساواة يناقض روح الإسلام، فالإسلام يدعو إلى المساواة والمؤاخاة. وهكذا طالب الإرشاديون من سُكّان حضرموت بأن لا يطيعوا الأنظمة التي ترمز إلى الطبقية، كتقبيل أيدي السادة مثلاً. ثم قالوا إن السادة ليس لديهم الحق في أن يمارسوا سياسة الزواج التمييزيّة لأن جميع المسلمين متساوون ويستطيعون الزواج بحُريّة.

وبدأت تظهر الحالات حيث نجد المهاجرين من غير آل العطّاس بعد عودتهم من أندونيسيا، يُعبرون عن ميولهم الإرشادية، وذلك بعدم تقبيل أيدي آل العطّاس، وعدم مخاطبتهم بلقب سيد أو مقاطعتهم إحتفال العيد الهام" لتقديم الإحترام "لآل العطاس.

ثم جاءت "هدنة إنجرامز" فكانت ضربة قاصمة على التنظيم السياسي القديم. فبعد أن أصبحت القبائل بدون سلطة لم يعد آل العطّاس أو المساكين محتاجين إلى حمايتهم. وعليه فلم يكن مُستغرباً أن يبدأ رجال القبائل عام ١٩٣٨م في الاستماع إلى "دعاية" الإرشاديين. وأقل غرابة من ذلك أنهم في عام ١٩٤٥م بدأوا يسرقون وينهبون أهل حريضة. فكان أن استدعى آل العطاس الحكومة القعيطية كما رأينا.

كما إن هدنة أو سلام إنجرامز أثرت أيضاً على آل العطّاس. فنزع السلطة من القبائل جعل أمان الحوطة غير ذي معنى. ووقف الثأر لم يجعل أحداً يحتاج إلى وساطة آل العطّاس. كذلك فإن هجرة الكثيرين من أهل حريضة جعلهم أقل إعتماداً على آل العطّاس. وبذلك لم يبقى لآل العطّاس شيء يقدمونه لغيرهم. وعندما دعوا الحكومة القعيطية كانوا في الواقع في حاجة إلى مساعدة. وكل ما أرادوه هو أن تُتْرَك السلطة المحلية بأيديهم. وقد أستطاعوا بالفعل بعد مجيء القعيطي أن يحتفظوا بالسلطة المحلية وأستبعدوا غيرهم منها. فأصبحت سلطة آل العطّاس الآن مدعومة من قبل السلطان، وأصبحت القبائل المُجرّدة من السلطة، كالمساكين سواء بسواء. وهكذا بدأ مجتمع حريضة ينقسم إلى آل العطّاس وإلى غير آل العطّاس. وبإتخاذ الصراع العلوي/ الإرشادي كسابقة قريبة في الخلف، بدأ النقاش يتطور كشيء ملموس في حريضة .

تكيّف مختلف الجماعات مع الوضع الجديد:

منذ عام ١٩٤٩م لم تستطع الجماعات أو الأفراد الحصول على السلطة بإستغلال علاقاتهم مع الموظفين الرئيسيين في البناء الجديد، وكذلك مع أفراد هيئة الموظفين البريطانيين. إن الوصول إلى النُخبة الإدارية للحصول على النفوذ أصبح مبدءاً أساسياً للعمل السياسي في حريضة.

إن إدخال هذا النظام الجديد إلى حريضة أقتضى تكيُّفاً كبيراً من جانب الجماعات فيها. فبينما في الماضي كان المركز السياسي للشخص مرتبطاً بمركزه الإجتماعي، فإن النظام الجديد يُعْتَبَر منفتحاً. فنظرياً على الأقل الكُل يعتبرون متساويين في مراكزهم السياسية. وكل واحد يستطيع أن يحصل على مركز محلي من النفوذ شريطة أنه يستطيع أن يصل إلى منبع السلطة عند الدولة القعيطية.

وكل جماعة بدأت تُكيّف نفسها مع الوضع الجديد وتُبذل جهدها لكي تحصل على نفوذ محلي. وفي رأيي فإن هذه العملية الطويلة قد مرت بعدة مراحل محددة ومتميزة. ففي المرحلة الأولى نرى آل العطّاس يسيطرون على المجلس البلدي.

وفي المرحلة الثانية نجدهم يُعززون أنفسهم ويوسعون من سلطتهم مع التغيير في قيادتهم. وفي المرحلة الثالثة يتأكد للجماعات الأخرى من غير آل العطّاس أنها لاتستطيع الحصول على النفوذ المحلي. ولهذا يبدأ يبرز تحالف غير آل العطّاس على شكل كتلة سياسية. وكسلاح يضغطون به على كل من آل العطاس والحكومة أستخدمت هذه الكتلة من غير آل العطاس لغة القومية. وبالمكشوف عبّروا عن ولائهم للوطنيين الذين كانوا أعداء الحكومة الألداء. وبهذه الطريقة أصبحت التحالفات السياسية في حريضة مستقطبة مع غير آل العطّاس ضد آل العطّاس، وتعمل بواسطة إطار أيدلوجي جديد هو اطار القومية.

إن المرحلة الأولى للتكيّف من قبل مختلف الجماعات، والتي أرتبطت بعملية تأسيس الدولة القعيطية، قد أثرت كثيراً على الجماعتين اللتين كانتا تستأثران بالسلطة السياسية خلال الفترة التقليدية وهما آل العطّاس والقبائل . إلاّ أن آل العطّاس قاموا من البداية بدعم النظام الجديد. وكمكافأة لهم أُعطوا السيطرة على المجلس البلدي.

أماً القبائل فأصبحت في وضع لا تُحسد عليه. فقد قضى قيام الدولة القعيطية بأن يُجرّد رجالها من السلاح وهو الذي كان رمز شرفهم في الماضي. وهكذا وجد رجال القبائل أنفسهم عام ١٩٤٩م، عندما أصبحت الحكومة مُستَقرّة تماماً في حريضة، وجدوا أنفسهم بدون سلطتهم التقليدية وقابلوا بناء السلطة جديداً ومعادياً بأنظمة قلّما فهموها.

وهكذا بدأوا يفقدون وحدتهم الطبيعية وقيادتهم القويّة ثم بدأوا ينظرون إلى "تاريخهم" القريب كـــ "قبل" و "بعد" الحكومة.

وبالمقارنة مع رجال القبائل، فإن آل باسهل والمساكين لم يفقدوا شيئاً لأنهم لم يكونوا يملكون شيئاً في الماضي. والواقع أن إحتفاظ آل العطّاس بالسلطة حافظ من جانبه على مركز آل باسهل.

وبالنسبة لجماعة المساكين فإن الحرثان كانوا في وضع أفضل. فهم أكثر تماسكاً من الأخدام والصبيان، كما أن مركزهم كفلاحين منحهم بعض الإستقلال الإقتصادي.

وعلى الإجمال فإن مجيء النظام السياسي الجديد كان لفائدة المساكين. فلديهم الآن مساواة قانونية مع أفراد الطبقة العليا. كم أنهم لم يعودوا "ضُعفاء" بالمفهوم التقليدي حيث كان عليهم أن يعتمدوا على القبائل وآل العطّاس لحماية أرواحهم وأموالهم. وكبقية أفراد المجتمع يستطيع أفراد المساكين الآن السفر بسلام، أو العمل في أية وظيفة موجودة، أو الهجرة إلى الخارج. كذلك فهم يستطيعون الآن أن يرفعوا قضية في المحكمة ضد أي شخص آخر إذا ما هُددت بعض حقوقهم.

إن المساكين وبالذات الشباب منهم، قد أصبحوا اليوم أكثر توكيداً على حقوقهم، و لم يعودوا يعتبرون المؤشرات التقليدية إلى مراكزهم الدنيا. وقد رفض بعض الصبيان أن يعملوا خداماً لبعض الآخرين. وعلى الإجمال فإن المركز السياسي للمساكين اليوم قد تغيّر إلى الأفضل. وهم يؤكدون هذا المركز الجديد كلما سنحت لهم الفرصة. إنهم يؤيدون هذه التغييرات السياسية الجديدة. وهم، كبقية غيرهم من الجماعات المضطهدة يميلون على النظر إلى الماضي كفترة "الخوف والظلم" .

سيطرة آل العطاس على المجلس البلدي:

لقد أستطاع آل العطّاس أن يسيطروا من البداية على المجلس، ولكنهم لم يستطيعوا السيطرة على وظيفتي القائم أو القاضي. ومن ناحية نظرية فإن شاغلي هاتين الوظيفيتين هما أكثر قوّة من المجلس البلدي .

وفي عام ١٩٥٢م/ ١٩٥٣م بدأ الصراع بين آل العطّاس وبين المساكين يُعبّر عن نفسه بواسطة شجار بسيط بدأ بين أحد أبناء آل العطّاس وأحد أبناء الحرثان. ولكنه تطوّر فيما بعد وأتخذ ملامح بداية الصراع بين الطبقتين. لقد وقف الحرثان في هذا الحادث التافه وقفة رجل واحد ضد آل العطّاس فهم يعتبرون أكثر الجماعات الأخرى تماسكاً ووحدة. أماً الجماعات الأخرى فلم تكن في وضع تستطيع منه معارضة آل العطّاس. فآل باسهل يعتمدون عليهم كثيراً، والقبائل كانت مفرقة ومذعورة وبدون قيادة الأخدام والصبيان فكانوا يعتمدون كثيراً على آل العطّاس. ومع ذلك فإن مساندة بعض الأخدام والصبيان للحرثان في هذه القضية هو دليل مؤشر على أن المعارضة بدأت تستقطب غير آل العطّاس، وأن التكتل ضد أل العطّاس بدأ يتكون.

وبوصفهم السكّان الأصليين في حريضة، فدائماً ما شكا الحرثان من أن آل العطاس المهاجرين قد أخذوا معظم أراضيهم " بالخداع". وهكذا نرى إن ردة فعل الحرثان لحادثة ١٩٥٢م كانت تعبيراً عن صراع عميق بينهم وبين آل العطّاس.

مُجمل القول أن المرحلة الأولى للتكيُّف رأت إبقاء السلطة بيد آل العطّاس تحت ظل النظام السياسي الجديد. كما أن الجماعات الأخرى بدأت تزن أوضاعها الجديدة مقابل آل العطّاس والسلطات الجديدة. وكان الصراع بين آل العطّاس والحرثان بمثابة الإختبار لقوى النفوذ التي تمتلكها بقية الجماعات تحت النظام الجديد. وخلال مجرى النزاع عمل آل العطّاس على السيطرة والتأثير على كل القرارات السياسية التي كانت تُؤخَذ في حريضة. وهذا بدوره جعل غير آل العطّاس يشعرون تماماً بعدم نفوذهم. ولأول مرة أظهر هذا الصراع البدايات الأوليّة إلى تحالف غير آل العطّاس الواسع بقيادة آل باسهل.

المرحلة الثانية ١٩٥٦م – ١٩٦٣م

(تعزيز وتوسيع نفوذ آل العطاس)

رأى آل العطّاس أن يحصلوا من خلال المجلس على نفوذ رسمي أكثر مما هو بيد القائم أو القاضي أو أنهم يتأكدون من أن موظفي الحكومة لن يعارضوهم. وقد فطنوا إلى أن تعزيز وتوسيع نفوذهم عن طريق إستغلالهم للبُنيان السياسي وذلك بواسطة اتصالاتهم الشخصية بالنُخبة الإدارية العليا من النائب وما فوقه. والسبب في كل هذا هو لأن البُنيان السياسي الجديد قد جعل للإتصالات الشخصية أهمية سياسية. ثم بدأت شخصية أبي بكر العطّاس تبرز كبديل للمنصبين وذلك بسبب إمتلاكه صفات شخصية يفتقدها المنصبان. وعلى كل حال فإن المنصب الأكبر لم يكن مؤهلاً لقيادة آل العطّاس في ظل النظام الجديد.

وبالمقارنة مع المنصبين وبقية أفراد الفرع كان أبو بكر الأقدر ليصبح زعيماً. و لم تكن المواجهة مع المنصبين صراعاً بين شخصيات، فقد كانت هناك أسباب جذرية تؤدي إلى التقسيم داخل بيت العطّاس أستطاع أبو بكر أن يستغلها لصالحه.

فمنذ مجيء الحكومة القعيطية إلى حريضة فإن السلطة في المدينة لم تعد بالوراثة. وعليه لم يكن مُستغرباً إذا ما رأينا أبا بكر، وهو رئيس أكبر الفروع، ينافس المنصبين من أجل الحصول على السلطة. وكان المعتدلون من آل العطّاس هم الذين يساندون أبا بكر. فقد وجدوا فيه الثقافة المطلوبة، وهم يؤيدون التغييرات التي كانت تحدث. كذلك فإن الفجوة بين الشباب والشيوخ في حريضة بدأت تزيد إتساعاً. فالجيل الجديد في حضرموت هو الذي يميل كثيراً نحو الوطنيين، والشباب في حريضة هم أكثر الناس ضجيجاً في المجتمع. وكانوا يستخدمون ميدان السوق ونادياً ثقافياً انشأوه كمنابر للتعبير عما يجيش في صدورهم. إن مساندة ا لشباب كانت إذاً مهمة. وقد لعب إثنان من أولاد أبي بكر دوراً مهماً كقادة للشباب وبواسطتهم رُسمت صورة أبي بكر كرجل عصري.

وهذا الإنقسام بين "المُعتدلين"، والتقليديين" من آل العطّاس ظهر في مناقشة جرت بين أبي بكر والمنصب الأصغر في حفلة عشاء كنت أحضرها بعد حوالي شهرين من قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢م، فقد قال أبو بكر أن الوقت قد تغيّر، وعليه فإن المنصب يجب أن لايتوقع أن يستمر الناس في إحترام السادة كما كانوا يفعلون في الماضي. فالحكومات في العالم اليوم تعامل كل الناس بالتساوي. إن الناس اليوم يحترمون المتعلمين وأصحاب الثروة والوظائف الهامة في الحكومة بغض النظر كانوا من السادة أم من غيرهم. فالوقت الذي كان فيه كل سيد يُحتَرم ويُبَجّل، بل ويكاد يُعبد، قد ولى بدون رجعة. وعلى الرغم من أن هذا النقاش قد حدث في أواخر ١٩٦٢م، فهو يبين بوضوح الإنقسام داخل بيت آل العطّاس حول دورهم في المجتمع وكذلك تكيفهم مع المتغيرات الواسعة التي كانت تحدث.

وهناك قضية أخرى يمكن أن تبرز أمامنا هي الموقفين المتضادين بين "العصريين" و "التقليديين" داخل بيت آل العطّاس. ففي عام ١٩٥٦م أمرت الحكومة أن تلحق أوقاف المدينة بالمجلس البلدي. فعارض الأمر المنصب بينما أيده أبو بكر. فأستقال المنصب من رئاسة المجلس وعُيّن أبو بكر محله. والجدير بالأمر أن المجلس الجديد لم يعد يحتوي في عضويته على المنصبين أو أشخاص من فرعهما. بل أنه بالإضافة إلى عضوية أبي بكر وإبنه، أحتوى ايضاً على ثلاثة أعضاء، واحد من آل باسهل، وواحد من الحرثان، وواحد من الأحدام.

وهكذا فإن تكيُّف آل العطّاس مع الوضع الجديد لم يبرز نخبة جديدة فقط وإنما أيضاً خطاً جديداً مهماً للإنقسام داخل العائلة. ومع ذلك فقد حافظوا على وحدتهم. ومما ساعدهم على ذلك هو أن غير آل العطاس لم يكونوا منظمين بحيث يتحدّون آل العطّاس في ذلك الوقت من إنقسامهم الداخلي. وبهذه الطريقة فإن الصراع داخل آل العطّاس الذي أبرز قيادة أبي بكر ومجموعته، قد حدث دون أن يؤثر على الوحدة العامة وعلى الوضع المسيطر لآل العطّاس.

ومنذ عام ١٩٥٦م، بعد أن أصبح رئيساً للمجلس، بدأ أبو بكر يعمل من أجل توسيع نفوذه داخل حريضة. وكان له نوعان من العلاقة داخل النظام السياسي الشامل، الأول مع موظفي هيكل الدولة القعيطية ، والثاني مع موظفي الإدارة البريطانية التي هي فوق الدولة القعيطية. وبهذه الطريقة تأكد من أن تكون له إتصالات في مواضع إستراتيجية عبر كل النظام السياسي من مستوى النائب وحتي السلطات البريطانية في عدن. والواقع أن هناك قليلاً من الناس داخل حضرموت لديهم مثل تلك الإتصالات الهامة داخل النظام السياسي كأبي بكر. ولهذا يتمتع بمركز سياسي فريد في حضرموت والآن وبعد أن عرفنا ذلك، بإمكاننا أن نلتفت إلى نشاطاته داخل حريضة ذاتها ونفحص الطريقة التي أستغل فيها النظام السياسي الأوسع من أجل تمديد سلطته المحلية.

فمباشرة بعد أن أصبح رئيساً للمجلس البلدي، بدأ ينتهج سياسة تؤدي إلى زيادة سلطات المجلس في حريضة، وفي الوقت ذاته إلى التقليل من سيطرة القائم في المنطقة. وكان صراعه الأول يتعلق بإستخدام البوليس. وفي ا لأخير أستطاع عن طريق النائب أن يحصل من وزير السلطة على هذه ا لسلطات. فقد حصل على الحق في إستخدام البوليس وفرض الغرامة إلى مبلغ خمسين ديناراً. كما وُفق على إن المنازعات في حريضة يمكن أن تذهب إلى محكمة اللواء. وحسب علمي فإن أبا بكر هو الرئيس الوحيد لمجلس بلدي في الدولة القعيطية أُعطيت له مثل هذه السلطات لتجعله مستقلاً عن القائم.

وفي عام ١٩٥٧م/ ١٩٥٨م أستطاع بعد قضية معينة أن يكسب المعركة ويحْصُل على نقل القاضي من حريضة إلى مديرية ثانية. وفي نوفمبر ١٩٦٢م زار السلطان حُريضة فأعدّ هو كل شيء لإستقباله ولضيافته وبذلك زاد من نفوذه.

وبالنسبة لأعمال المجلس فقد أستطاع أبو بكر أن يوسّعها بطريقتين. فأولا، كان كل يوم يجلس في غرفة زوّار في منزله (برزة)، وعن طريق الوساطات الخاصّة والرسّمية أستطاع أن يحوّل منازعات حريضة إلى شخصه وبذلك أستطاع أن يقلل من أعمال المحاكم والقاضي والقائم. وثانياً، زاد من النشاطات الزراعية للمجلس. فمثلاً قام المجلس تحت توجيه الرئيس وإشرافه بترميم سد في المنطقة. وهو أكبر عمل يقوم به مجلس بلدي في ترميم سد في حضرموت. ثم ثالثاً، أستطاع أبو بكر ما بين عامي ١٩٥٦م و ١٩٦٢م، أن يزيد كثيراً من سلطات وظيفته، وذلك بسبب مقدرته في الإتصالات بالمستويات العليا والتأثير عليها لتُفوّض الكثير من السلطات إليه شخصياً بحيث أن القائم أضطر في عام ١٩٦٢م أن يحوّل مقر المديرية من حريضة إلى عَمدْ. وكانت النتيجة أن تُرك أبو بكر ممثلاً أوحد للحكومة في عاصمة المديرية. وفي العام الذي كنت فيه في حريضة، عام ١٩٦٢م – ١٩٦٣م كان أبو بكر الحاكم الفعلي لها.

إن المرحلة الثانية من التكيّف قد شهدت أذاً آل العطاس يعززون ويوسعون من نفوذهم بحيث أنه بمجيء عام ١٩٦٢م، أصبح آل العطّاس من خلال المجلس البلدي الممثلين الوحيدين للحكومة في حريضة. وكان من أثر نجاحهم أنهم منعوا غيرهم من غير آل العطّاس من الوصول إلى الموارد المحلية للسلطة. وهكذا أصبح غير آل العطّاس أكثر فأكثر بلا سلطة. و لم توجد سبل في النظام لتغيّرمن ذلك الوضع.

معارضة آل العطّاس:

خلال هذه الفترة أصبح عُمر، الرعيم الحالي لآل باسهل، شخصية مُهمة وأزداد تألُّقه في حُريضة. وبحلول ١٩٦٢م أصبح أهم شخصية بين غير آل العطّاس والزعيم الفعلي غير الرسمي لهم. والسبب الرئيسي الذي جعله يصبح زعيماً لغير آل العطاس هو لأنه كان يعتبر أفضل رجل بينهم، كما كانت مكانته الإجتماعية عالية وكانت له أيضاً بعض الصفات الشخصية ولديه إتصالات مع خارج حريضة. وعلى الرغم من أن تلك الإتصالات لم تكن بنفس قوّة درجة تلك التي لأبي بكر، إلاّ أنها كانت أفضل ما يمكن أن يحصل عليه غير آل العطاس في حُريضة. وهكذا كان عُمر أفضل مرشح لقيادة كتلة غير آل العطاس.

وكان لعمر في حريضة وضع فريد يُمكّنه من الحصول على دعم غير آل العطاس. فدكانه كان يقع في قلب سوق المدينة حيث يلتقي الناس. كما أنه كان أكبر دكّان في حريضة، وكان معظم زبائنه من غير آل العطاس.

وعمر هو أحد القلائل الذين يستطيعون مقارعة أبي بكر وجعله يغير من رأيه في بعض الأمور وبالإضافة إلى ذلك فهو يعتبر "شخصية مُهمّة في القرية " عند آل العطاس. ولديه بعض التأثير على القائم وعلى القاضي، وهو ثري يستطيع تقديم الضيافة والرشوة لمثل أولئك الموظفين. وهكذا بمجيء عام ١٩٦٢م أصبح عمر يلعب دوراً سياسياً هاماً نيابة عن غير آل العطاس، وأصبح قائدهم غير الرسمي.

لقد ناقشت في هذا الفصل بأن إبقاء آل العطاس السلطة بأيديهم كان مرتبطاً بالمركز الإجتماعي الذي يحتلونه، ثم بنوعيهالنظام السياسي الذي أدخلته الدولة القعيطية على حريضة. ثم أضفت قائلاً: بأن آل العطاس كان عليهم أن يغيّروا من زعامتهم التقليدية إذا ما أرادوا المحافظة على سلطتهم وتوسيعها وهذا هو ما فعلوه. وقد فوّض النظام السياسي لآل العطّاس أكبر سلطة ممكنة داخل الإطار الجديد وهذا بدوره منع، بفعالية، غير آل العطاس عن مصادر السلطة. وكرد فعل لسيطرة آل العطّاس، بدأت الولاءات بين غير آل العطّاس كفئة لاتملك السلطة في البروز. والحقيقة أنه في تاريخ مبكر كعام ١٩٥٢م كانت هناك بوادر بأن هذه الفئة ستصبح كتلة مشابهة للحركة الإرشادية القديمة. وفي عام ١٩٦٢م عزز غير آل العطّاس أنفسهم أكثر كفئة، ثم برز من أوساطهم عمر باسهل كزعيم لهم بحيث أصبحت الأمور بالضرورة وكأنها إعادة إخراج لنموذج الصراع السياسي العلوي/ الإرشادي القديم.

(٧) الحلبة الإيدلوجية المتوسعة

إستقطاب التحالفات السياسية

أصبح آل العطاس عام ١٩٦٢، عن طريق زعامتهم الجديدة، أكثر قوة مما كانوا عليه في السابق. ويمكن إعتبار تجربة الحرثان والمتعاطفين معهم ضد آل العطّاس عام ١٩٥٢م دلالة مُنذّرة . وهناك أدلة كثيرة في هذا القسم والقسم السابق تشير إلى أي مدى أستطاع آل العطّاس إستخدام سلطتهم، وعلى أية حال فهناك جانبان لسلطة آل العطّاس في حاجة إلى الذكر هنا.

أولاً، كانت هناك قدرة آل العطّاس في التأثير على قرا رات المحكمة خاصة فيما يتعلق بالمنازعات المرتبطة بالملكية. فهذه القضية ذات أهمية بالغة في المجال المحلي. أن عبء إثبات الملكية تتطلب من الشخص الكثير من الوقت والمصاريف. ودائماً ما تُثار مُنازعات الملكية في المحاكم كسلاح يُشهر ضد الأشخاص من قبل إعدائهم. وعلى عكس معظم أهالي حريضة، فإن آل العطاس كانوا قادرين على حماية ممتلكاتهم و لم يتعرّضوا لمثل هذا النوع من الهجوم.

والسلطة الثانية الهامّة التي مارسها آل العطاس، وكانت بأيديهم، هي إعطاؤهم شهادات حُسن السلوك للمهاجرين للحصول على جوازا ت السفر.

وبعد أن نقل القائم مكتبه من حُريضة إلى وادي عَمْد عام ١٩٦٢م، فإن مكتب الحكومة الوحيد الباقي في حُريضة كان هو المجلس البلدي الذي يُسيطر عليه آل العطّاس تماماً وأصبح مقترناً بهم. وقد أصبح لأبي بكر بالذات سلطات واسعة داخله.

في الفترة الواقعة ما بين ١٩٥٢م – ١٩٦٢م زاد التفاعل بين حريضة وبين المجتمع الأوسع لحضرموت وعدن والعالم العربي، وأصبح هاماً بحيث بدأت العوامل الخارجية تؤثر على الأحداث في حريضة. وكان العامل المؤثر بوجه خاص هو تيّار القومية العربية التي بدأت رياحُها تهب على المنطقة كلّها وأصبح لها التأثير الملموس.وكانت الواسطتان الرئيسيتان لهذه الظاهرة الجديدة هما الهجرة العمالية والراديو الترانزيستور.

أن التأثير السياسي للهجرة العمالية هو أساساً في حصول المهاجرين على خبرة وأفكار جديدة. وكما لاحظ (واتسن)، أحد علماء الإجتماع، فإن المدن هي بمثابة مدارس عظيمة لأهل الريف "فبالعلم نتعلم". إن اعادة تقييم النظام الإجتماعي في حريضة يحدث باستمرار . وكما نتوقع فإن هذه العملية التعليمية أكثر بروزاً في أوساط الأجيال الصاعدة التي هاجرت إلى الخارج أكثر من أجدادها.

إن أيدلوجية القومية العربية هي التي قادت بدرجة أوّلية إلى إعادة التقييم هذه. فالمهاجرون العاملون في المدن العربية كانوا ينجذبون إلى الإنخراط في الأحزاب السياسية والإتحادات العمّالية السرّية منها والمفتوحة. وبسبب مشاركتهم في الحركة الواسعة للقومية العربية، فكثير من مهاجري حريضة بدأوا يقبلون بعض أفكار القومية العربية ويستخدمون لغتها. وهذا الوعي السياسي المُكتسب كانوا يُعبرون عنه عند عودتهم عن طريق تساؤلاتهم التي يطرحونها حول سُلّم الهيكل الإجتماعي في حريضة، وبواسطة شكاواهم من السيطرة السياسية لآل العطاس. وقد أخذ الأمر طابعه الدرامي عندما قامت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م. فقد خلقت ما يمكن أن أسميه بـــ "حُمّى الثورة " في حريضة. لقد جاءت الثورة لتجسد الصراع الأيدلوجي السياسي داخل حُريضة ذاتها.

وسائل الإعلام الجماهيرية والقومية في الجنوب:

على الرغم من أن المناطق المدنية هي المراكز الرئيسية للحركات القومية، إلاّ أن هذا لا يعني أن المناطق الريفية مُنعزلة عن مثل تلك الحركات، أو أن تأثير الحركات عليها أقل. إن التاريخ السياسي الحديث لليمن يُشير على الدور الهام الذي لعبته القُرى ورجال القبائل في الكفاح السياسي. وبالإضافة إلى ذلك فإن وجود راديو الترانزيستور الذي هو الوسيلة الإعلامية الرئيسية في المنطقة، قد لعب دوراً كبيراً في خلق الوعي السياسي عند سكّان الأرياف وكذلك تعليمهم مبادئ أيدلوجية القومية.

إن حرب الراديو قد أصبح مُهمّاً في المنطقة وذلك بسبب إنتشار راديو الترانزيستور وكلٌ من الوطنيين والحكومات أستخدموا المواد الإذاعية للأغراض السياسية. ففي حريضة مثلاً فإن ما يصرفه الناس في الإستماع إلى الراديو يتراوح ما بين أربع أو خمس ساعات في اليوم الواحد.

ومن الجوانب الهامّة لتأثيرات هذه العوامل الخارجية على حريضة هو أنها زوّدت غير آل العطاس بإطار أيدلوجي جديد يُمكن ببساطة ربطه بالوضع المعاش في حريضة. أن مفهوم الوطنيين للنظام السياسي في حضرموت هو أن "الجماهير" كانت مُجرّدة من القوّة السياسية، وأصحاب المراكز العُليا والحكومة البريطانية القوّية، هم الذين كانوا يحتكرون القوة السياسية. وتفسير هذا المفهوم محلياً على مستوى حريضة كان يعني أن الشرذمة الحاكمة هم آل العطاس، والجماهير المحرومة من السلطة هم غير آل العطاس.

وهذه ثلاثة أمثلة من عام ١٩٦١م/ ١٩٦٢م تبين درجة الصراع التي وصلت إليه الكتلتان. ففي المثال الأول كان يوم عيد عام ١٩٦٢م، نجد أن ثلث المُصلين من غير آل العطّاس بقوا فقط في المسجد بعد إنتهاء شعائر صلاة العيد وأصطفوا كالعادة لتقبيل أيادي آل العطاس. والمثال الثاني يتعلق بطريقة النقاش الذي يجري في سوق المدينة. فقد كنت ألحظ تجمُّع الناس في مجموعات في الصباح وبعد العصر. ومن نقاشاتهم لآخر المسائل السياسية المحلية أو في الشرق الأوسط يُمكن للمرء أن يلمس نوع ميولهم ودرجة حماسهم. والمثال الثالث يبيّن أبعاد الصراع بين آل العطاس أنفسهم. فقد قامت مجموعة من آل العطّاس يبلغ عددهم خمسة عشر شخصاً، بما فيهم أبو بكر برحلة إلى خارج المدينة وقد دعوني إلى أن أصحبهم في الرحلة فلبّيت الدّعوة. وفي المساء بعد أن تعب الجميع من لعب الورق بدرت لأحدهم فكرة ذكية ومؤداها أن تنزل جماعة منهم خفية في الظلام إلى حريضة وتذهب إلى بيت المنصب الأصغر (وهو من آل العطّاس) وتسرق من بيته الطاسة التقليدية وأعلام العائلة ثم تخفيها وذلك لأن الناس، كما قال، قد ملّوا من عرض هذه الأشياء التي أصبح يكرهها كل واحد. ثم أضاف صاحب الفكرة قائلاً : إن هؤلاء هم الذين يجعلون الوطنيين يكرهوننا وعندما ستأتي الثورة سيعرضوننا لأن نُذبح ذبح النعاج. لما لا نقوم نحن بثورتنا ونجعل هؤلاء الناس ينسون الماضي؟ لقد أثارت فكرة قيامهم بثورة ضد المناصب الإهتمام والضحك معاً. وعلى الرغم من أن الإقتراح في الأخير تحوّل إلى نكته، إلاّ أن مضمونه له دلالاته. فالفكرة توضّح درجة الصراع التي وصلت إليه الكتلتان من آل العطّاس وغير آل العطّاس.

وبحلول عام ١٩٦٢م/ ١٩٦٣م، بدأ معظم الناس ينظرون إلى الصراع السياسي عند الوطنيين وكأنه نسخة مكررة من الصراع العلوي/ الإرشادي القديم. والواقع أن الإرشاديين أنفسهم اعتبروا أن الوطنيين كانوا يناضلون من أجل نفس قضيتهم. وفي عام ١٩٦٣م أصدر الارشاديون كُتيّباً، ومما قالوا فيه "... إن ساعة القومية العربية قد أزفّت في الجنوب، وما

على الرجعيين من الهاشمين إلاّ أن يطْووا شبكة مؤامراتهم لأن الأحرار اليمنيين قد أستطاعوا أن يدقّوا آخر مسمار في نعش الهاشميين الذين سوف لن يعودوا ابداً. وفي حريضة ذاتها طلب مني أبو بكر بوضوح أن لا أتعرّض البتة في كتابي هذا إلى ذكر نظام الطبقات، لأنني لو فعلت سأكون مثل المؤلف الإرشادي الذي ألّف كتابه (تاريخ حضرموت السياسي) في جزئين وهاجم فيه السادة بشراسة. ولا أشك في أن أبابكر قد ربط ماذا كان يجري في حريضة في ذلك الوقت بالصراع الإرشادي/ العلوي القديم .

لقد كان آل العطّاس يخافون من التغييرات المقبلة لأنهم يعلمون أن سلطتهم في حُريضة أعتمدت كلها على التركيب السياسي الحالي. ولهذا لم يكن مُستغرباً بأن ينظر آل العطّاس إلى الحركة الوطنية نظرة تختلف عن نظرة غير آل العطّاس إليها والذين كانوا يرون الإنقاذ فيها. إن مدى ما وصلت إليه الأيدلوجية الجديدة للقومية وإستقطابها للتحالفات السياسية يمكن أن نلمسه من حديثين هامين تماً في الأعوام ١٩٦٢م/ ١٩٦٣م وهما تأسيس النادي الثقافي في حريضة وقيام الثورة اليمنية في صنعاء.

فالحوادث والشخصيات السياسية في المجال الأوسع أصبحت رموزاً للكُتلتين المتصارعتين في حريضة.

ففي بداية عام ١٩٦١م ناقش إثنان من أبناء أبي بكر، وكلاهما "ذوا ميول قومية" إمكانية تأسيس نادي ثقافي في حريضة. وكان الإبن الأكبر هو قاسم، مُدرّس وعمره (٢٢) سنة أمّا الأصغر فكان عمره (١٨) سنة وكان لا يزال طالباً. وكلا الأثنين كانا قد ذهبا إلى كل من السعودية وعدن حيث عملا ودَرَسا هنالك. وقد شجعهما أبوهما على تأسيس النادي ووعد بدعمهما.

ثم وجّها الدّعوة إلى المهاجرين الشبان من كل الطبقات. وكتب أبوبكر لمعظم الشخصيات الهامّة في حريضة ذاتها طالباً منها الإلتحاق بالنادي. وفي كل دعواتهم الموجهة خاطبوا جميع المدعوين بلفظة "السيّد". وقد أثار إستخدام هذا اللقب للجميع من سادة وغير سادة ثائرة معظم آل العطّاس الآخرين. أمَّا غير آل العطّاس فقد سرّهم جداً مثل هذا الإعتراف.

وكانت النتيجة إن معظم آل العطّاس عارضوا قيام النادي في الوقت الذي دعم غير آل العطّاس قيامه بحماس.

وتم تأسيس النادي وأصبح أبو بكر رئيسه وإبنه قاسم سكرتيره، وتكوّنت اللجنة من الباقين. وقد أعار أبو بكر النادي منزلاً ليكون مقره وكذلك معظم كتبه والأثاث اللازم. ثم بُدءَ بالدروس الليلية في النادي.

وكان أول نشاط النادي الإحتفال بإستقلال الجزائر. والقى أبو بكر خطاباً حماسياً حول أخوّة العرب ووحدتهم. ثم تكلم عن "المساواة" بين الناس كما علّمنا القرآن الكريم. وهاجم هجوماً غير مباشر أولئك الذين وقفوا ضد قيام النادي. وقال عنهم أنهم "يجب أن يواكبوا المرحلة". وفي أغسطس عام ١٩٦٢م عرض النادي في زيارة المشهد مسرحية حول "المساواة". وبعد هذا النشاط البارز تجمّد النادي.

لقد كان من أسباب فشل النادي هو أولاً، لأن معظم أنصاره كانوا من الشباب المهاجرين كثيراً. وثانياً، بسبب المقاطعة الفعّالة من قبل مُعظم آل العطّاس "التقليديين"، خاصة المنصب الأصغر الذي عارض قيام النادي ونشر الإشاعة بأنه مكان غير صالح لأنه يؤمّه الأطفال والشُبّان.

إلاّ أن أهم أسباب الفشل كان هو هبوط ثقة غير آل العطاس في النادي لإعتقادهم في الأخير أنه لم يكن يخدُم مصالحهم. فمعظم القرارات كانت تُناقش من قبل أبي بكر وولديه وتقدم للجّنة للموافقة عليها فقط. كذلك أصبح كثيرون من غير آل العطّاس يتشككون في مقاصد أبي بكر في تأسيس وإدارة النادي. فالجميع مقتنعون إن آل العطّاس هم دائماً مُتَحدون وأن مصلحة بيتهم تأتي قبل أية مصلحة أخرى. كذلك فكثير من غير آل العطّاس كانوا يعتقدون أن نجاح النادي الثقافي كان سيؤدي إلى زيادة نفوذهم.

ويظهر بوضوح إن الهدف الرئيسي عند أبي بكر لم يكن فقط من أجل المحافظة على سلطتهم السياسية، وإنما أيضاً من أجل الحد من المعارضة النامية بين آل العطّاس وغير آل العطّاس والتي أُعطى لها بُعداً جديداً بواسطة القومية. وفي هذه الناحية بذل أبو بكر جهوداً مضنية من أجل الحصول على دعم غير آل العطّاس. وكان هدفه أن يوسع من دائرة أتباعه دون أن يفقد دعم بقية آل العطّاس.

ومن بين آل العطّاس كان أبو بكر الوحيد ذا ميول ناصرية. فقد كان يُعلّق في غرفة إستقباله صورتين كبيرتين لناصر كانتا تضايقان بقية آل العطّاس كما صرّح مراراً بذلك. أماً كبار الباقين من آل العطّاس فكانوا يُعلّقون في منازلهم صور الإمام والملك حسين والملك فيصل ملك العراق. وفي مرّة من المرات قام أبوبكر يوبخ أحد مناصب آل العطّاس بسبب كونه "تقليدياً" أكثر من اللازم.

إن إستخدام لقب سيّد عند مخاطبة غير آل العطاس من قبل أبي بكر كانت له أهمية رمزية عند الكُتلتين. وكان الهدف منه إظهار نفسه بأنه ذلك الرجل العصري الذي يؤمن بمساواة الناس. وقد رُكّزَ على المساواة في كل نشاط النادي في خطبة أبي بكر بمناسبة إستقلال الجزائر، وفي المسرحية التي مُثّلت يوم زيارة المشهد. وفي هذا كله إعتراف بأهمية الأيدلوجية الجديدة التي وصلت الى القرية، والتي هي مرتبطة بالقوّة الأوسع للقومية العربية. لقد كان أبو بكر يحاول أن يحصل على دعم غير آل العطّاس في نفس الوقت الذي يحتفظ فيه بسلطته التي كان يشعر أنها تُهدد من قبلهم أكثر من المعارضين من أهل بيته آل العطاس. ولهذا كانت جهوده المُضنية من أجل أن لا تصبح كتلة غير آل العطاس المعارضة قوية.

وعن طريق توكيده على موضوع المساواة وعلى وحدة أهالي حريضة كان أبو بكر في الواقع يحاول أن يُزيل شكاوى

غير آل العطاس، وفي الوقت ذاته يوحّد كل حريضة وراءه . إلاّ أن فشل النادي أظهر أنه لم ينجح في سياسته وأن الخصومة بين الكُتلتين أصبحت أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى. وقد ظهر هذا جلياً من الطريقة التي أستقبل فيها أهالي حريضة قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

كان رد الفعل المباشر عند المجموعة الصغيرة التي سمعت نبأ قيام الثورة هو الإندهاش التام. ولكن التعليق الأوّل جاء من نائب رئيس المجلس البلدي من آل العطّاس الذي كان مع تلك المجموعة. لقد عبّر عن صدمته عندما سمع بقتل الإمام البدر وقال إن الإنقلاب سيفشل كسابقيه. إن الإمام لم يُسمَّ " سيف الإسلام عبثاً" ! ولكن تعليق الشاب من الأخدام الذي كان مع المجموعة كان أكثر "قوميّة" في لغته. قال أنه يدعم الإنقلاب وإن قيام الثورة كان ضرورياً لإزالة "الظلم" في اليمن ولإنتشال البلاد من حياة "القرون الوسطى". وأمّا الشخص الثالث، وكان صاحب دكّان من آل العطّاس، فقد تردد في بادئ الأمر ولكنّه في الأخير علّق لمصلحة الإمام . وأما الشخص الرابع، وكان زعيم الحرثان، فقد أحتار في الأمر وقال إنه لا يدري كيف يمكن أن يُزحزح الإنقلاب سلطة الإمام، ثم ذهب في الأخير يصف ما شاهده في المملكة المتوكلية عند مروره فيها في طريقه إلى السعودية، من إضطهاد الإمام للفلاحين والقرويين. وأمّا زعيم آل باسهل فعبّر فقط عند دهشته وعاد إلى دكّانه. وبالنسبة لبقيّة المُستمعين فقد كان رد الفعل عندهم مُختلطاً، فبعضهم قام يدعم الثورة والبعض الآخر يعارضها.

وفي وقت متأخر من بعد الظهر أمتلآ السوق بحشد أكبر من المعتاد. وجلسوا حول خمسة أجهزة من الراديو يستمعون إلى الخطب الحماسيّة والثورية الصادرة عن إذاعة صنعاء. وفي هذا الوقت بدأ يبرز بوضوح إن آل العطّاس – أو على الأقل الحاضرين منهم في ميدان السوق– كانوا يدعمون الإمام.

أمّا دعم الجمهورية فجاء من جماعة غير آل العطّاس بزعامة خادم شاب. لقد كانت تلك الجماعة مُنتشية للغاية وبدأوا في إطلاق النكت الخليعة ضد الإمام وأتباعه المتزلفين. فأغضب هذا جماعة آل العطّاس وذهبوا يطلقون الكلمات البذيئة ضد "السلّال الخائن"، كيف أنه من طبقة الضعفاء. ثم أضافوا بأنه لا يُتوقّع من الضُعفاء الاّ "الخيانة". وعندما أرخى الليل ستاره، وعاد الجميع إلى بيوتهم أصبح واضحاً بأن آل العطّاس قد أعتبروا أنفسهم في جانب الإمام بينما أُعتبر كثير من غير آل العطّاس أنفسهم بجانب الحكومة الثورية.

وخلال الأسابيع القليلة اللاحقة سيطرت المناقشات المُمْتدة حول الثورة اليمنية على كل الأحاديث الأخرى في حريضة. ووصل الإنفعال بين الجانبين إلى حد العراك. وفي ست حالات مختلفة تم الفصل بين المتخاصمين قبل نشوب العراك بينهم.

وسرعان ما تصلبت المواقف أكثر في حريضة. فمثلاً أصبحت مواقف بعض شباب الأخدام أكثر عدوانية، وبدأوا ينددون بالمكشوف بسيطرة آل العطّاس. وغلب على نكاتهم الطابع السياسي والإستهزاء الواضح. وما قيل أن بعض أرامل آل العطّاس سُمعْن وهُنَّ يُتمتمن مُرحبات بالثورة، لأن الثورة عندما تأتي إلى حريضة " ستُحضر معها حرّية الزواج" بغير آل العطاس! وبدأ آل العطّاس يشكّون في أن طبقة المساكين قد أصبحت أكثر غطرسة، وأن التغييرات الحديثة قد أفسدت الكثير من ا لناس.

وبدخول اليمن في الحرب الأهليّة الطويلة أزدادت المواقف تصلُباً في حريضة. وأصبح كل من الفريقين يلجأ إلى مصادر الأخبار التي تدعم موقفه. فكان مؤيدو الجمهورية يستمعون إلى إذاعة صنعاء، بينما يستمع مؤيدو الإمامة إلى إذاعة الملكيين. وفي المساء كان الجمهوريون يستمعون إلى صوت العرب بينما ينتقل مؤيدو الإمامة بين إذاعات عدن والسعودية ولندن وحتى إسرائيل ليحصلوا على "حقائق" ، كما يقولون، تدحض إدعاءات الجمهوريين في كسب الحرب. ولأن الجمهوريين كانوا يؤيدون عبد الناصر، فقد كان آل العطّاس يتهمونهم بأنهم "شيوعيون" وحتى أبو بكر فقد أصبح الآن ضد عبد الناصر. وأتهم الجانب الأخر آل العطاس بأنهم من "مؤيدي الإمبرياليين والرجعيين"، فهم يقفون جنباً إلى جنب مع السعودية والأردن وبريطانيا وحتى إسرائيل.

إن رد الفعل للثورة اليمنية قد أبرز أكثر أهمية الإنشقاق بين آل العطّاس وغير آل العطّاس الذي تطوّر عبر فترة من الزمن. وكما أستقر الموقف في اليمن إلى حرب أهلية طويلة، أصبحت الثورة بمثابة الرمز للفريقين بأن رياح التغيير سَتَمُس حضرموت أيضاً. وبالنسبة لغير آل العطّاس بالذات أصبحت الثورة ترمز على إمكانية إزالة سيطرة السادة من قبل "الطبقة المُضْطَهَدة والمقهورة"، طبقة المساكين، كما فعلت ثورة ٢٦ سبتمبر . كما إن الخطب الوطنية النارية التي كانت يبثُّها "صوت العرب" حول التغيير وإعادة تنظيم المجتمع لصالح " المظلومين"، أصبح ألآن هذا الكلام ممكن الوقوع. وعليه، لم يكن مُستَغْرباً إذا ما رَفَعَت الثورة اليمنية الصراع الإجتماعي في حريضة إلى مرتبة حَلَبة الصراع الأيدلوجي، بل وجعلت منه القضيّة الكُبرى هنالك عندما حان موعد مغادرتي في يوليو ١٩٦٣م. لقد خَلَقت الحرب الأهليّة في اليمن "حُمّى ثورية" في كل من حريضة وبقية حضرموت.

إن الوضع السياسي في حريضة عام ١٩٦٢م لم يكن في صالح أبي بكر رئيس المجلس. ولهذا كان من الضروري عليه أن يقوم بعمل يُحقق له الثلاثة الأهداف التالية:

١- تجميع آل العطاس وراءه وبذلك يُعيد وحدتهم.

٢- إذلال عُمر باسهل وإلحاق الهزيمة به وبذلك يقارن سلطته بسلطة عمر أمام الآخرين.

٣- تحطيم المعسكر المناوئ لآل العطّاس وبذلك يُزيل التهديد الكبير لسيطرته وسيطرة آل العطّاس السياسية.

وهكذا بدأ رئيس المجلس فيما يظهر إنهاء إثارة متعمدة ضد آل باسهل وذلك لكي يُحقق أهدافه السياسية الثلاثة. ففي صباح يوم من عام ١٩٦٣م، أمر أبو بكر سيارة حمول أن تحمل الأحجار وتضعها فوق بُقعة خالية بُقرب من مساكن آل باسهل كانوا يعتبرونها جُزءاً من أملاكهم. وكما قيل فإن الهدف هو من أجل إقامة دارٍ للضيافة سيُبْنيه المجلس البلدي. إلاَّ أن أحداً من أعضاء المجلس، بما فيهم عمر، لم يكن عارفاً بالمشروع. وعندما ذهب عمر ذلك اليوم لمراجعة أبي بكر في الأمر كان جوابه: عليه أن يثبت الملكيّة فلما قام آل باسهل بتقديم البصائر إلى القاضي، لم يقبلها بحجة أنها لم تكن رسمياً مسجلة. وبعد أن رفض القاضي قبول بصائر آل باسهل، تقدم إليه المنصب الأصغر من آل العطّاس وأدعى أن لديه هو بصائر تثبت ملكيّة البقعة لأحدى عائلات آل العطّاس المنقرضة . إلاَّ أن هذا الادعاء لم يثن آل باسهل عن أن يرسلوا ببصائرهم إلى المحكمة العليا في المكلا لتعميدها. و لم يُشْرَع في البناء على البقعة المتنازع حولها.

وبعد أشهر من الحادثة زار كل من وزير السلطنة والمستشار البريطاني حريضة لأمر أخر، فحاول زعيم آل باسهل إثارة الموضوع معهما فلم يُصغيا إلى شكواه . وعندما غادرت حريضة في يوليو ١٩٦٣م، كانت القضية لا تزال مُعلّقة . إلاَّ أنه يبدو أن أبا بكر سَيكْسب القضية في النهاية .

وكإحتجاج ضد آل العطّاس أستقال أمين مال النادي الثقافي من منصبه، وكان من آل باسهل. وهذه الإستقالة مهمة لأنها ترينا أن آل باسهل أصبحوا ينظرون إلى أنفسهم كقوة معارضة لآل العطّاس وليسوا يخوضون قضية محددة مع المجلس البلدي.

لقد أستطاع أبو بكر بعمله هذا أن يُجمّع آل العطّاس وراءه ، وبذلك كسب في الحال أحد هدفيه. أما هدفه الثاني – وهو إلحاق الهزيمة بعمر – فإن تحقيقه سيأخذ بعضاً من الوقت حتى تظهر نتيجة النزاع وعلى أية حال فهو واثق بأنه سيكسب ا لقضية .

أما هدف أبي بكر الثالث، وهو تحطيم الكتلة المناوئة لآل العطاس، فقد كان الغرض الواضح من العمل هو بناء دار للضيافة. فبغض النظر عما ستنتهي إليه القضية، فمن الواضح إن بناء دار الضيافة سيزيد من شعبية أبي بكر، وسيظهره بأنه يعمل من أجل رفاهية كل أهالي حريضة، بينما ستظهر معارضة عمر للمشروع بأنه لا يهتم إلاّ بمصالح آل باسهل فقط. وعندما فطن عمر للموضوع رد بأنه سيوافق على بناء الدار شريطة أن يطلب أبو بكر البقعة من آل باسهل.

لقد كان عمل أبي بكر محاولة منه لكسب مؤيدين من غير آل العطاس، ومن أجل عرقلة زعامة عمر للمعسكر المناوئ لآل العطاس. والحق أن المعارضة المناوئة لآل العطاس قد زادت قوة، خاصة بعد فشل مشروع النادي الثقافي.

وقد تأكد الأمر لأبي بكر من الطريقة التي أستقبل فيها غير آل العطاس الثورة اليمنية.

أن القوة السياسية لأي جماعة في البيئة الجديدة تعتمد على قدرتها في أن تسيطر وتؤثر على البناء السياسي الرسمي. وهذا هو ما فعله آل العطاس. وقد أنعكس التغيير في سيطرتهم على المجلس وعلى النفوذ الشخصي لرئيسه أبي بكر . أماً بقية الجماعات في حريضة، فقد فشلت في أن تحصل على أي نفوذ داخل البناء الجديد، وكذا كانوا سياسياً، تحت سيطرة آل العطّاس. إلاً أنه منذ عام ١٩٥٢م بدأ الإنقسام السياسي بين الفريقين يتضح أكثر فأكثر، بحيث أصبح معسكر غير آل العطاس في الأخير الأكثر "صلابة" على الرغم من محاولة أبي بكر أن يحطمه .

ويظهر بوضوح إن إدماج حريضة في الدولة القعيطية، في الفترة ما بين عامي ١٩٤٥م و ١٩٤٩م، أدى إلى تغيير كبير في النظام السياسي لحريضة. فكما سبق أن رأينا، فإن العمل السياسي حتى هذا الوقت، كان بدرجة أساسية، يرتبط بمركز الشخص داخل النظام الطبقي – بمعنى أن قواعد مختلفة كانت تُطبّق على أفراد كل طبقة مختلفة. وعندما أصبحت حريضة جزءاً من الدولة القعيطية، نشأ نظام سياسي جديد، بواسطته أحتكرت الدولة كل السلطة. وأصبح الحصول على النفوذ من الدولة هدفاً سياسياً أساسياً في ظل النظام الجديد. وقد أقتضى هذا تكيفاً كبيراً من قبل الجماعات في حريضة مع النظام الجديد، وأعني بالتكيف محاولة الجماعات إستخدام قواعد النظام الجديد لمصلحتها. وهناك جانبان لهذه العملية. فقد كان رد فعل الجماعات على الوضع الجديد، يتم حسب ثرائها وتعليمها أو خاصياتها ومميزاتها الأخرى. وهذه الصفات كانت عموماً تعتمد على مركز الجماعة في النظام الطبقي. ومن ناحية ثانية، فإن الحكومة وزّعت السلطات بدون مساواة بين الناس، و لم تكن إدارتها ذات صبغة ديمقراطية.

وكما شرحت من قبل، فإن آل العطاس كجماعة، كانوا في مركز أفضل ليتكيفوا مع الوضع الجديد. فمميزات الجماعة، والقواعد المؤاتية، في النظام السياسي الجديد، أجتمعت معاً لتجعل آل العطّاس يبرزون كجماعة مسيطرة. ومن ناحية أخرى، فإن كلاً من القبائل والمساكين، كانوا من ناحية طبقية، في مركز غير مؤات. ونتيجة لذلك، لم يكن في مقدورهم الحصول على سلطة، في ظل النظام السياسي الجديد. أماً آل باسهل، فكانوا في مركز وسط، بين آل العطّاس، والقبائل والمساكين. وفيما بعد، أصبح مركز آل باسهل، مُهمّاً عندما برز عمر، كزعيم الكتلة المناوئة لآل العطّاس.

لقد رأت إذاً المرحلة الأولى من التكيّف آل العطاس في مركز من السيطرة السياسية، ولكن كما سبق وناقشت، فإن البناء السياسي الجديد، كان من النوع الذي يمكن التأثير فيه لكي تُفوّض سلطته أكثر إلى الجماعات المحلية.

ومرة ثانية كان آل العطاس في مركز أفضل ليقوموا بمثل هذا التأثير من أية جماعة أخرى. إن ضرورة الإحتفاظ بسلطتهم المكتسبة فرض عليهم، من أجل التأثير على الحكومة، أن يوجدوا نوعاً جديداً من الزعامة السياسية، أستطاعت أن تستخدم إلى أقصى درجة، المركز الطبقي المؤاتي لآل العطاس، من أجل زيادة سلطتهم. ومن جهة أخرى، فإن النظام السياسي الشامل بقي كما كان عليه، فقد أصبحت القبائل والمساكين أكثر فئة مُجرّدة من السلطة. والسبب الرئيسي في هذا هو لأن آل العطاس كانوا يحتكرون الإتصال بمنابع السلطة في النظام السياسي الجديد.

وهكذا فإن إحتكار بناء السلطة في حريضة، من قبل آل العطاس، أدى إلى إنقسام بين جماعة آل العطاس الحاكمة وبين غير آل العطاس المُجرّدين من السلطة. وهذا النوع من الإنقسام ليس جديداً على المجتمع الحضرمي، لأنه في الواقع عبارة عن صورة مطابقة للصراع الإرشادي/ العلوي القديم. لقد كانت هناك إذاً سابقة تاريخية لإنقسام آل العطاس وغير آل العطاس. وفي الوقت الذي كان فيه هذا الإنشقاق يتطوّر في حريضة، فإن القوى السياسية الأوسع في المنطقة، تطوّرت إلى نوع مشابه من الإنقسام. وكانت حريضة مرتبطة بهذه القوة السياسية الخارجية من خلال الهجرة العمالية والوسائل الإعلامية. وهكذا عندما قامت الثورة اليمنية عام ١٩٦٢م، فإن الكُتلتين المحليتين في حريضة، أعتبرت نفسيهما مع هذا الجانب أو ذاك في المجال السياسي الأوسع. وهناك جانب آخر لهذا الإندماج؛ فبما أن آل العطاس سيطروا على كل مصادر السلطة في النظام السياسي، إلاّ أن غير آل العطاس، لم يملكوا وسيلة داخل النظام، يستطيعون بواسطتها، الضغط على الحكومة، لكي يحصلوا على سلطة، وهكذا، فإن إعتبار غير آل العطاس أنفسهم جزءاً من المعارضين الوطنيين للدولة القعيطية على المجال الأوسع، كان في الواقع سبيلاً منهم للضغط على الحكومة. وعندما أستولى الجمهوريين على السلطة في صنعاء رمزوا إلى النجاح الأول لمثل هذا النوع من الضغط. وكان هذا في الواقع، بشيراً بالأمل بالنسبة لغير آل العطاس. أما بالنسبة لآل العطاس، فقد كان بمثابة بداية النهاية، ومن هناك كانت ردة الفعل القوية ضد الثورة.

وفي الوقت الذي يكون آل العطّاس فيه من أنفسهم جماعة مُتحدة ومتماسكة، على الرغم من صراعاتهم الداخلية، فإن غير آل العطّاس، هم عبارة عن فئة سباسية بدون تنظيم أو قيادة. وفي النشاطات اليومية في حريضة، يستنجد الأفراد بآل العطاس، ليساعدوهم في مشاكل محددة. والواقع أن بعضهم قد أصبحوا أتباعاً سياسيين لآل العطاس. أماً غير آل العطاس، فهم يستطيعون، بحدود فقط، أن يتخطّوا آل العطاس، ليتعاملوا مباشرة مع القائم أو القاضي، مع العلم بأن هذه العملية مُكْلفَة وتستغرق وقتاً لا بأس به. ومن أجل تجنُّب أن يصبحوا أتباعاً سياسيين لآل العطاس، ولكي يقللوا من

صعوبة معاملاتهم مع موظفي الحكومة المركزية، كان على غير آل العطاس، أن يجدوا لهم ظهيراً يستطيع أن يملأ هذا الدور. وكما سبق وناقشت، فإن زعيم آل سهل، كان في موضع مثالي ليلعب هذا الدور. وبزعيم غير رسمي، وبضغوط من داخل حريضة وخارجها، كان غير آل العطّاس، هكذا يتغيرون من مُجرّد فئة مُجرّدة من السلطة إلى كتلة سياسية واعية. وهكذا، فإن أخبار الثورة اليمنية، جاءت بمناسبة شعائرية سياسية، بواسطتها أمكن للتضامن المتزايد عند الكتلة، في أن يُعبّر عن نفسه.

إستنتـاج *

في أدبيات أنظمة الطبقات، عادة ما يُفَرَّق بين أنظمة الطبقات المبنيّة على الإنجازات – نظام طبقات المجتمعان الصناعية –، وأنظمة ا لطبقات المبنية على الأدوار المحددة في المجتمعات التقليدية غير الصناعية. وعادة ما يوصف نظام المنبوذين(Caste System) في شبة القارة الهندية، بأنه طراز نموذجي للنظام الثاني. وهكذا، فإن طبقة (Class) وطبقة منبوذة (Caste)، دائماً ما توصفان في كتب علم الإجتماع، بأنهما طرازان مختلفان لأنظمة الطبقات، وإن لكل طراز منهما، مميزاته الخاصة.

وعلى الرغم من أن هذا التفريع الثنائي، مقبول على العموم، الاَّ أن النقاش لا يزال جارياً حول ما يمكن تسميته "بمشكلة تحديد المفاهيم" . إن ما يكوّن الطبقة، سيعتمد على فيما إذا الواحد سيأخذها، بمفهوم ماركس أو فيبر (Weber)، أو بارسون (Parson) . وكذلك نظام المنبوذين، فإن الدراسات التي أُجْريت حوله، يظهر أنها عادة مشغولة بمشكلة تحديد مفهومه. وقد كتب مراراً حول هذه المشكلة، كل من بيلي وليبش ودومونت. [1]

وعلى الرغم من أن هذه هي مسألة هامة، فمع ذلك يبدو لي ، أن مشكلة النمط المتغيّر لنظام الطبقات، هي أكثر أهميّة. وتوجد هناك أبحاث كثيرة حول هذه القضية، بالنسبة لأنظمة الطبقات. وبالنسبة " لأنظمة الطبقات المُغلقة"، كما يُسمي ذلك بيلي، أنظمة الطبقات المبنية على الأدوار المحددة،[2] فإن الأبحاث حولها، هي للأسف، أقل إثارة للدهشة على الأقل من ناحية كميّه – وهناك دراسات قليلة ممتازة، حول نظام المنبوذين، ومسألة التغيير في كل من الهند وسيلان. ولكن إن هي تقدم شيئاً، فإن هذه الدراسات الممتازة تلقي الضوء على أهمية المشكلة، وتبيّن قلة الأدبيات حولها.

---

*الترجمة بعد الآن غير مُختصرة .

(1) - **Bailey, F.G.** " Closed Social Stratification In India", European Journal Of Sociology, vol. 4, 1963.
- **Leach, E.R.** " Aspects Of Caste In South India, Ceylon, and North West Pakistan", C.U.p., 1960.
- **Dumont, L.**, " For a Sociology Of India" , In Contributions to Indian Sociolog (ed. Dumont and Pocock), Th e Hegue 1957.

(2) **Bailey, F.G.** , 1963.

وبناء عليه، فإن هدفي الرئيسي في هذا الكتاب، هو معرفة الطريقة التي كيفَّ بها النظام الطبقي الحضرمي المغلق، كما يعمل بالفعل في حريضة، مع التغييرات في المجالات الإقتصادية، والسياسية،

والأيدلوجية، التي تعمل على مختلف المستويات. ولم تكن تهمني، مشكلة تحديد نوعية هذا لنظام الطبقي، لسببين أثنين هما أولاً، أن النظام الحضرمي، هو بوضوح ليس نظاماً طبقياً (بمفهوم كلاس سيستم) وثانياً، هل هو نظام المنبوذين (كست سيستم) أم لا؟، فهذا يعتمد على تحديد مفهوم نظام المنبوذين الذي يقبل به الواحد.

وهناك رأيان ساسيان حول هذه المسألة. فالرأي الأول، يقول أن نظام المنبوذين، هو ظاهرة هندية فريدة (هتن[1] ، لييش[2]). وأما الرأي الثاني، فيقول أن نظام المنبوذين، هو ببساطة، نظام للطبقات، مغلق مشابه لبعض الأنظمة الأخرى الموجودة خارج الهند (بيلي[3] ، بارث.[4]). ويبدو لي، أن هذين التعريفين، مبنيان على توكيدات مختلفة. فالتعريف الأول، يشدد على المميزات الثقافية، كعامل حسم في نظام المنبوذين. بينما يشدد التعريف الثاني، على مسألة المميزات التركيبية. وعلى أية حال، فإن هذا الجدل، ليس وثيق الصلة، بمشاكل التغيير، في مجتمع طبقي، وهي التي تكوّن موضوع هذا الكتاب. وفي هذه الخاتمة، سأركز إهتمامي، في إستنتاج بعض الأحكام العامة، من دراستي لحضرموت.

ماهي إذاً، أنواع التغييرات التي حدثت في حريضة، وكيف نفسرها؟ لقد شرحت في القسم الأول، من هذا الكتاب، نظام الطبقات، كما هو قائم. ثم شرحت، تأثيرات التغييرات الإقتصادية، على هذا النظام. وقد حاولت أن أبرهن هنا، على أن ثلاثة عوامل هامة، كانت هي السبب في إستمرارية الأنماط التقليدية، لتوزيع الثروة. فأولاً، على الشخص أن يعتبر الموارد المحدودة لحريضة، وللبلاد ككل. وثانياً، هناك عدم وجود أي تنمية إقتصادية في حضرموت. وثالثاً، هناك نمط معين للهجرة العمالية، في الحاضر والماضي – إن كل هذه العوا مل، قد أدت إلى أن تبقي العلاقة القديمة بين الثروة والمركز في سلم الهيكل الإجتماعي، هي تقريباً. ولم يتغيّر هذا النمط كثيراً، على الرغم من إدماج حريضة، في الدولة القعيطية، وما تبع ذلك من آثار سياسية، أو على الرغم أيضاً، من زيادة الهجرة العمالية بعد الحرب العالمية الثانية. لقد حاول بيلى، أن يبرهن، على أن إمتداد الحدود الاقتصادية، إلى قرية بيسي بارا، في ولاية أوربسّا، في الهند، كان له تأثير جذري؛ بمعنى أن تركيب نظام المنبوذين في القرية، قد تأثر بقوة جديدة، غير معروفة من قبل، بحيث أستطاعت الجماعات، أن تصعد أو تهبط، في سلم نظام المنبوذين[5].

---

(1) Hutton, J.H. " Caste in in india ". Cembridge, 1946.
(2) Leach, E.R. " Aspects Of Caste In South India, Ceylon, and North West Pakistan", C.U.P., 1960.
(3) Bailey , F.G. " Closed Social stratification In India" , European Journal of Sociology, Vol. 4, 1963.
(4) Barth, F. " The System of Social Stratification in Swat", Aspect of caste in South India, Ceylon, and west Pakistan, ed. E.r. leadh, c.u.p. 1960.
(5) Baily, F.G. " Caste and Economic Frontier", m.u.p., , 1957.

إن وجود فرص إقتصادية جديدة في القرية، قد خلخل التوزيع القديم للثروة، وبهذا بدوره، أثر على نظام المركز الإجتماعي.

ولكن في حريضة، فإن توزيع الثروة، لم يتغير جذرياً. فلا زالت هناك علاقة واضحة بين توزيع الثروة، وبين مركز الجماعات، في نظام الطبقات. وهناك عدة أسباب لهذه المسألة. فأولاً إن الحدود الإقتصادية، التي أمتدّت إلى حريضة، لم تكن شاملة وجذرية، بحيث تؤثر على إقتصاد المدينة. لقد كانت هذه الفرص الإقتصادية الجديدة، في كل من حريضة وحضرموت، خارجية المنشأ، و لم يستفد منها إلاّ المهاجرون. إن الهجرة العمالية، عادة ما تؤثر على المناطق الريفية المعزولة، وذلك عن طريق تغيير أنماط توزيع الثروة. ولكن هذا لم يحدث في حريضة. والسبب في هذا يظهر أنه كالآتي:

عندما تحدث فرص إقتصادية جديدة، في أي منطقة ريفية – على شكل هجرة عمالية، كنشاطات إقتصادية في القرية ذاتها – فإن أحد أمرين، ممكن أن يقع. فإما أن الجماعات الثرية التقليدية تستفيد من الفرص الإقتصادية الجديدة، أكثر من الجماعات الفقيرة التقليدية، وبذلك تستمر الجماعات الفقيرة في البقاء فقيرة نسبياً، وإماً أن الجماعات الثرية، لسبب أو لآخر، لا تكون قادرة على أن تستفيد، من الفرص الإقتصادية الجديدة، وبذلك تفقد مركزها الإقتصادي العالي التقليدي. فإذا حدث البديل الأول، فإن ذلك يعني، إن إمتداد الحدود الإقتصادية، يُبقى ويعزز، من التوزيع التقليدي للثروة. وهذا ما حدث في حريضة. أماً إذا حدث البديل الثاني، فإن تأثيره يكون عكسياً – بمعنى أنه يحدث تغييراً في التوزيع التقليدي للثروة. وهذا ما حدث في بيسي بارا.

إن السبب لماذا الهجرة العمالية في حريضة عززت النمط الموجود لتوزيع الثروة؟، إن السبب له جوانب ثلاثة: فأولاً، إن الجماعات العليا – آل العطّاس وآل با سهل – كانوا أثرياء من قبل، لذلك كانوا في وضع أفضل، من أجل أن يهاجروا. وثانياً، فإن هذه الجماعات، كانت متعلمة أكثر، بذلك كانوا أقدر على الكسب الأكثر، في الخارج. وثالثاً، لأن هذه الجماعات، كان لديها التاريخ الطويل من الهجرة والخبرات الطويلة، بحيث أستطاعت، الإستفادة من الفرص الجديدة. إذاً، فإن إمتداد الحدود الإقتصادية، لن يأتي تلقائياً / بالتغيير في نمط توزيع الثروة. وأن كان لا بد من الجدل، فإن الواحد يستطيع أن يقول، أن الجماعات الأعلى والأغنى، هي في مركز أفضل، لتستفيد ولتستخدم الفرص الإقتصادية الجديدة، من أجل أن تزيد، أو على الأقل، تحافظ على مستوى ثرائها الحالي.

إن المنافسة، من أجل الفوائد من الفرص الإقتصادية الجديدة، كما هو الحال في حريضة، ليست عادة متساوية. فكلما كانت الجماعة أغنى، كانت فرصها أفضل. ومثل هذه المنافسة غير المتساوية مهمة، بدرجة خاصة، في الجا نب السياسي،

وبالذات عندما تكون التغييرات السياسية الخارجية، كما هو في حالة حريضة، تقوم بالتأثير على النظام السياسي المحلي. فقد فُرض على المجتمع نظام سياسي جديد، وسُلبت السلطة السياسية من الزعماء المحليين. وقد أصبح المجتمع الحريضي وحدة صغيرة، داخل نظام سياسي أوسع، وأدخل مبدأ المساواة السياسية بين الجميع. وفي الواقع، فإن المنافسة بين الجماعات، من أجل السيطرة على العلاقات السياسية مع الدولة، أصبح عاملاً هاماً وديناميياً، في العلاقات المتبادلة مع الجماعات. ولكن، كما هو الحال في الميدان الإقتصادي، فإن هذه المنافسة، هي ليست دائماً متساوية، وذلك لأن الجماعات العليا عندها فرص أكبر للحصول على السيطرة، في ظل النظام السياسي الجديد من الجماعات الدنيا.

دعني أوضح هذا بإيجاز. عموماً، في الحالات التي تستبدل فيها حكومات إستعمارية، أو حتى وطنية، نظاماً سياسياً تقليدياً مستقلاً، في المناطق الريفية، فإن الحكومة الجديدة، عادة ما تميل نحو الجماعة القديمة الحاكمة، وتستخدمها من أجل أن تساعدها، في تسيير دفة الحكم الجديد في المنطقة. إلاّ أن هناك إستثنائيين لهذه القاعدة. فأولاً، إذا ما عارضت الجماعة الحاكمة التقليدية بعنف الحكومة الجديدة، فإن جماعة أخرى، يمكن أن توضع في السلطة، أو فصيلاً معارضاً من الجماعة الحاكمة. وثانياً، عندما تكون الحكومة الجديدة ثورية، بالمفهوم الماركسي، فإن إلتزاماً أيدلوجياً، يمكن أن يوجد، في وضع "العمال" أو الفلاحيين في السلطة، وإزاحة الجماعة "الرجعية" التقليدية الحاكمة منها. إلاّ أنه في معظم الحالات، فإن إدخال الوحدات السياسية التقليدية، في الحكومات العصرية، عادة ما أدى إلى عودة الجماعات الحاكمة، في الحال إلى السلطة، بالتعاون مع الإدارة الجديدة. وكان هذا هو الهدف الأساسي، لسياسة الحكم غير المباشر، الذي مارسته الحكومات الإستعمارية على نطاق واسع.

وفي المجتمعات الطبقية، فإن "مجئ الحكومة"، إذاً يشهد التعاون، بين الجماعة التقليدية الحاكمة، والحكومة الجديدة، وبذلك يؤدي إلى عودة الجماعة، في الحال إلى السلطة. وهذا هو عامل واحد. في المنافسة غير المتساوية، من أجل السلطة بين مختلف الجماعات. وهناك عوامل أخرى مهمة، وهي المركز الإجتماعي العالي للجماعة، وثروتها، وإتصالاتها مع الإدارة الجديدة (المحلية منها والأجنبية). وفي المجتمعات المتعلمة، فإن الجماعة الأعلى، هي عادة الجماعة الأكثر تعلماً. إن هذه العوامل مجتمعة، تؤدي إلى أن الجماعة الأعلى في المجتمع الطبقي، ستحصل على السلطة في الحال، في ظل النظام السياسي الجديد. وفي حالة صغيرة كحريضة، فإن حصول الجماعة الأعلى على السلطة، عادة ما يعني الحرمان الكلي للجماعات الدُنيا من مراكز السلطة.

وعلى كل حال، فإن المنافسة من أجل السلطة، في ظل النظام السياسي الجديد، لا تنتهي بعد عودة الجماعة الأعلى إلى السلطة. وكما شرحت في القسم الثاني من الكتاب، فإن هذه هي فقط، المرحلة الأولى من الصراع من أجل السلطة. وكما رأينا بالنسبة لحريضة، فهناك عادة عدة مراحل للتطور في العملية السياسية. أن ما يميز العملية السياسية، هو إستمرارية الصراع من أجل السلطة، الصراع الذي يتقدم وفق زخمه الدينامي. وبالإضافة إلى ذلك، فعندما تبدأ التغييرات الخارجية تمس الوضع المحلي، تستجيب لها الجماعات المحلية، محاولة كل منها، أن تستخدم الوضع الجديد لمصلحتها.

وبالنسبة لحالة حريضة فإن تطوّر الوضع السياسي، قد تأثر بعدة عوامل هامة. فأولاً، أن حريضة تأثرت، بنوع النظام السياسي التي أندمجت فيه. فأساساً، إن نظام الدولة القعيطية، هو من نوع صغير. لقد كان يفتقر، إلى وجود قنوات إتصال ديمقراطية، بين الحاكم والمحكوم، ولذلك، أعطى النخبة الإدارية سلطات واسعة. وهذا أكد أهمية "الإتصالات" في التأثير على قرار الإدارة . وثانياً، فإن آل العطّاس، لم يكونوا حكاماً محليين لحريضة فقط، لقد كانوا أفراداً مهمين، من النخبة الحضرمية، والتي كانت تستوعبها الحكومة. وثالثاً، فقد تأثر الوضع السياسي، بحركةالهجرة العمالية الواسعة، إلى المراكز المدنية في ا لبلدان القريبة، حيث تلقن المهاجرون، مجموعات جديدة من الأفكار، من خلال راديو الترانزيستور ووسائل الإعلام الأخرى. ورابعاً، بسبب اللغة والتاريخ المشترك، فإن التنظيمات الوطنية المحلية، كانت تدعم من قبل حركات العروبة، التي كان تتمركز في العالم العربي الواسع. وكان أحد الجوانب الهامة لهذا الدعم، هو الإستمرار الدعائي للأيدلوجية القومية، عبر وسائل الإعلام، من إذاعة وجريدة. وكان يطلب بإستمرار من الموا طنين، دعم التنظيمات الوطنية المحلية.

إن إجتماع هذه العوامل، قد أثر كثيراً على تطوّر الوضع السياسي في حريضة، فمثلاً ، بعد عودة أل العطّاس إلى السلطة، أستطاعوا أن يحافظوا، بل ويمدوا من نفوذهم . وقد كان هذا ممكناً، بسبب إجتماع العاملين الأولين- أي طبيعة الحكومة القعيطية، وقدرة إتصالات آل العطاس بنخبتها. إن الوصول إلى منابع السلطة، على المستويات المختلفة، كان في غاية الأهمية، بحيث تأكد آل العطاس أنهم يحتكرون هذه المسألة تماماً. ومن أجل الوصول إلى هذا المركز، كان على آل العطاس، أن يغيّروا من زعيمهم، ويجدوا شخصاً أقدر على تنفيذ المناورة الضرورية لكسب السلطة.

إن نجاح آل العطاس، في الحفاظ على، وحتى زيادة سلطتهم، كان يعني بالضرورة تنحية غير آل العطاس من أي مركز للسلطة. ولكن في الوقت نفسه، فإن إجتماع الهجرة الواسعة، وإرتفاع الشعور القومي، وإمتداد الحدود الإيدلوجية خلقت ولاءات سياسية بين كل المجموعات التي كانت محرومة من السلطة. وقد وفرت القومية لغة جاهزة لتجمع سياسي يضم كل غير آل العطاس. كما وأن الثورة اليمنية، وفرّت المناسبة لقيام كتلة غير آل العطّاس. وبالتالي الإستقطاب السياسي في حريضة.

وهكذا ، فإن مراحل التطوّر السياسي في حريضة يمكن أن تفصل كالتالي: أولاً، عودة الجماعة التقليدية الحاكمة إلى السلطة. ثانياً، تعزيز الجماعة الحاكمة لسلطتها. ثالثاً، تطوّر الولاءات السياسية المشتركة بين الجماعات المقهورة. وهذا بالتالي أدى إلى تحدّي سلطة الجماعة الحاكمة، وفيه أستخدمت الجماعات المقهورة لغة القومية كضغط منها لكسب السلطة. وأفترض أن المرحلة الرابعة ستكون تحقيق الحصول على السلطة بواسطة الجماعات المقهورة.

وهذه هي المراحل الواضحة في العملية السياسية لحريضة، خلال العشرين سنة الماضية – أي منذ دخول حريضة في الدولة القعيطية. ومن الواضح أن هذا لم يمكن أن يكون طرازاً عاماً للتطوّر السياسي في المجتمعات الطبقية المبنية على الأدوار المحدودة. إن هذا هو طراز محدد لتطوّر حُريضة – تطور حدث نتيجة عدة عوامل محددة، كانت تعمل في وضع يمني. ولكن، إعتماداً على هذا الوضع، يستطيع الواحد، أن يحاول ويطرح بعضاً من الإفتراضات العامة المبدئية. وهذه هي :

أولاً: إن إمتداد الحدود الإقتصادية، إلى المجتمعات الطبقية المعزولة لن تغيّر بالضرورة التوزيع القديم للثورة، التي هي عموماً، مرتبطة بسلم الهيكل الإجتماعي التقليدي. وفي الواقع، هناك إتجاه عام، بأن الفرص الإقتصادية الجديدة – تستخدم من أجل الحفاظ على النمط الحالي لتوزيع الثورة.

ثانياً: إن إمتداد النظام السياسي الجديد، إلى مثل تلك المجتمعات المعزولة، عادة ما يؤدي إلى عودة الجماعة التقليدية الحاكمة إلى السلطة في ظل البناء السياسي الجديد.

ثالثاً: إن إمتداد كل من الحدود الإقتصادية، والنظام السياسي الجديد، عادة ما يرافقها ظهور القومية والإستخدام الواسع لوسائل الإعلام، من أجل الدعاية للأفكار القومية. وهذا بالضرورة، يعني إمتداد حدود أيدلوجية جديدة على مجتمع طبقي صلب.

رابعاً: إن المنطق الحتمي لهذا النوع من الوضع، هو الإستقطاب السياسي بين الجماعات الحاكمة والجماعات المحكومة، والذي عادة ما تستخدم فيه الجماعة الأخيرة، الأيدلوجية القومية الجديدة "كلغة جدلية"، وذلك من أجل أن تحصل على السلطة .

خامساً: إن ديالكتيك هذا النوع من الصراع، من أجل السلطة، يفضي إلى فوز الجماعات المضطهدة، في نيل السلطة داخل المجتمع.